SEPHIS

برنامج تبادل البحث بين دول الجنوب حول تاريخ التنمية

CSSSC

مركز الدراسات في العلوم الاجتماعية بكلكوتا - الهند

ببكار فال

التاريخ الاجتماعي لإفريقيا الغربية الفرنسية
الشغل الإجباري، سوق العمل، المرأة والسياسة

ترجمة
خالد شكراوي
معهد الدراسات الإفريقية
جامعة محمد الخامس السويسي
الرباط - المغرب

قدمت هذه المحاضرات من لدن ببكار فال من جامعة الشيخ أنتا ديوب، داكار - السنغال، خلال الجولة العلمية التي قام بها في الهند سنة 2002 والمنظمة من قبل برنامج تبادل البحث بين دول الجنوب حول تاريخ التنمية ومركز الدراسات في العلوم الاجتماعية بكلكوتا - الهند

1- التشغيل الإجباري وقوانين الشغل في أفريقيا الغربية الفرنسية، 1900- 1946.

مقدمة:

طوال النصف الأول من القرن العشرين سيطر نظام التشغيل الإجباري على القضايا الاجتماعية في أفريقيا الغربية الفرنسية،[1] وهو ما ميز طبيعة التدخل الاستعماري في تعبئة اليد العاملة المحلية. وقد بررت فرنسا هذه الممارسات، التي تشبه نظام السخرة الذي ألغته الثورة الفرنسية، بتأكيدها على ما يسمى بالقيمة التربوية للعمل و ضمان نجاح المشروع الاستعماري. هذا وبالرغم من الانتقادات الموجهة لسياسة التشغيل الإجباري للسكان المحليين واعتبار ذلك سياسة متجاوزة وغير اقتصادية فقد استمر العمل بها إلى ما بعد 1946.

خارج سياق العبودية فإن وضعية متناقضة كهذه لا يمكن تبريرها إلا من خلال البنية الفلسفية للنظام الاستعماري الذي يعتبر السكان المحليين أدوات عمل بدون أدنى حق من حقوق الإنسان.

نهاية تجارة العبيد و فرض الشغل الإجباري

إن إلغاء تجارة العبيد بإنهاء التصدير الجماعي لليد العاملة الإفريقية خلق وضعية جديدة أدت بالنظام الاستعماري إلى البحث عن طرق بديلة لتأمين استعمال اليد العاملة في المستعمرات، خاصة فيما يهم الإنتاج الموجه للتصدير. وبذلك تتغير وضعية العبيد من منتوج ومادة تصديرية في السابق إلى قوة لإنتاج المواد الخام. الأدهى من ذلك، أن التوسع الاستعماري أدى إلى رفع الطلب على اليد العاملة في المستعمرات. وفي النهاية، وبالرغم من الضغوطات الكبيرة من لدن المطالبين بإلغاء العبودية، فإن المناهج الموضوعة لحل مشكل نقص اليد العاملة كانت

1 Fall, B., 1993, *le travail forcé en Afrique occidentale, française (1900-1945),* Paris Karthala, p. 446.

منبثقة أساسا من نظام العبودية أو ما ارتبط به. هذه المناهج توضح المسلسل البطيء للإعتاق من العبودية في غرب أفريقيا الذي انتقل من الإرغام والإجبار إلى "إبرام عقود عمل محددة زمنيا"، ثم إلى ما يسمى "بقرى الحرية".

هذه الأشكال الثلاثة من التشغيل ميزت المرحلة الانتقالية الفاصلة بين فترة العبودية و فترة التشغيل الإجباري، الذي تم إدماجه فيما بعد بموجب قانون فرنسي في إطار النظام العام. هكذا ومع تراجع نظام عبيد الأطلسي ظهر، تحت مظلة النظام الاستعماري، في إطار ما سمي بالتجارة المشروعة، استخدام العبيد في مزارع أنهار الجنوب على ساحل غينيا.

لقد كان أحفاد المولدين Mulatto المنحدرين من العبيد الأمريكيين والأوروبيين، بالإضافة إلى التجار المسلمين، هم المتحكمون الأساسيون في تجارة العبيد، تماما كبضائع أو منتوجات[2]، حيث كان على سبيل المثال كل من جون أرموند John Ormond وبول فابير Paul Faber وعائلة لايتبورن Lightburn، وكلهم من تجار العبيد، يملكون حوالي 12.000 عبد سنة 1930.

وفي إطار الخدمات التي وسعت من الغزو الاستعماري العسكري، تم إدماج العديد من العبيد للعمل كحمالين في المناطق الوعرة أو كقناصة سنغاليينTirailleurs sénégalais. بعض العبيد تلقوا وعودا من لدن ملاكيهم بإدماجهم كمستأجرين عاديين كما وعدوهم بالإعتاق مقابل قبولهم إبرام عقود للعمل و أداء قيمة كرائية لمدة تتراوح ما بين 10 إلى 12 سنة.

منذ سنة 1918 إلى سنة 1944 كان هناك ما يفوق 3077 عقد عمل مسجل في مستعمرة السنغال. تم تشغيل أصحاب هذه العقود أساسا من قبل سكان مدينة سانت – لويس Saint-louis و جزيرة كوري Gorée أو كانوا مجندين لدى الإدارة الاستعمارية كعمال في مشروع والو Waloo

2 Klein, M., 1988, « Slaves Resistance and Slave Emancipation in Costal Guinea », In Miers, S. & Roberts, R. (eds), *The End of Slavery in Africa*, Madison, the University of Wisconsin Press.

الزراعي. في سنة 1926 كان خمس العمال من بين 2500 شخص يعملون في مشروع والو كعبيد تم تحويلهم إلى عمال متعاقدين، وقد استلهمت مقاربة التشغيل هذه بالصدفة عن النظام الاستعماري البريطاني لما بعد المرحلة العبودية أو ما يسمى بالمرحلة التدريبية المتعاقد عليها Apprenticeship.

في سنة 1887، أقدم العقيد كاليني Gallieni على تنفيذ خطته الدنيئة في السودان الفرنسي و التي سماها " قرى الحرية ". حيث تم تنظيم المحتجزين في عدة قرى ثم تأسيسها في نقط إستراتيجية على طول السكة الحديدية لإمداد التوسع الاستعماري الفرنسي بالرجال. وأشار المؤرخ دنيس بوش Denis Bouche إلى أن " قرى الحرية"، "شكلت بالنسبة لكالييني وأرشينار Archinard الحل الأمثل لمشكلة النقص في اليد العاملة"[3]. وعليه أنشأت ما بين سنتي 1887 و1911، 155 قرية في غرب أفريقيا الفرنسية أغلبها في السودان الفرنسي الذي يحتوي على ما مجموعه 17600 محتجز ثم تسريحهم، يتجمعون في 98 قرية. تم تقديم هذه الحلول رسميا وفي البداية كمهام إنسانية، لكن ومع مرور الوقت تم كشف حقيقتها وواقعها العبودي المر. ففي سنة 1925 تم إصدار قانون 22 أكتوبر الذي ينظم العمل الحر المأجور، لكن لم تستفد من هذا القانون سوى مناطق محدودة. وقد أدى الاستمرار بالعمل الإجباري إلى استحالة نشوء سوق عمل حرة في غرب أفريقيا الفرنسية.[4]

إلى غاية 1930، ساد التشغيل الإجباري في ظروف لا إنسانية خاصة وأن الإدارة الاستعمارية كانت ترغب في توفير اليد العاملة الرخيصة لخدمة مشاريعها. و في ظل اقتصاد يعتمد على الصادرات، تم تبرير تطبيق نظام مختلط من التشغيل الإجباري و التشغيل الحر بحجة نقص اليد العاملة وكذلك ببعض الأطروحات حول عقلية السكان المحليين.

3 Bouche, D., 1968, *Les villages de libertés en Afrique occidentale française*, Paris, Mouton.
4 Miers, S., & Roberts, R., (eds), 1988, *The End of Slavery in Africa*, Madison, The University of Wisconsin Press.

يمكن تلخيص الرأي السائد لدى الفرنسيين في ذلك الوقت في الملاحظة التالية: "إنه من الخطأ أن نعتقد بأن السكان المحليين في ظل عقليتهم سيبحثون من ذات أنفسهم عن العمل وسيطلبون ذلك من المستوطنين، فقد ثبت أنه بدون ضغط من لدن السلطات الاستعمارية لن يتمكنوا من التخلص من بؤسهم وخمولهم." وهكذا ترسخت فكرة القائلة بأن الضغط على المحليين في غالب الأحيان هو الكفيل لإخراجهم من جمودهم وكسلهم.

فمنذ سنة 1901، نص تقرير سُلم لوزير التجارة الفرنسي على "أن الرجل الأسود لا يحب العمل، وفكرة التوفير بعيدة عنه تماما. إنه لا يدرك أن الكسل سيبقيه في وضعية اقتصادية مزرية. وبذلك فإنه من الضروري أن تتدخل المؤسسات الحكومية التي ترأسه لتحسين ظروفه، دفعه إلى التعلم التدريجي للحرية. إنه لا يعي بأن العمل بالنسبة لنا يشرف الإنسان و يرفع من شخصيته. علينا أن نمر بمراحل متعددة لقيادته إلى مفهوم الحرية كما نعرفه نحن"[5].

التشغيل بالمرسوم.

تفرع عن التشغيل الإجباري خمسة أشكال جديدة، انبثقت بدورها من الانشقاقات الثلاثة للعبودية : المصادرة والعمل التعويضي والقسم الثاني من السوقة العسكرية، وتشغيل الإجباري للسجناء، والفلاحة الإجبارية.

استعملت الإدارة الاستعمارية المصادرة كأول خطوة للتعامل مع مشكلة النقص في اليد العاملة. والحقيقة أنه قد تم العمل بهذه الخطة قبل ذلك بعدة سنوات، لكن القانون الاستعماري كان يتجاهل ذلك ولا يعتبره حيفا. عموما فإن الإدارة الاستعمارية، وبمساعدة الزعماء المحليين، استخدمت العمال المصادرين في عدة مهام وأشغال عمومية مثل

5 Lestideau, E., 1907, *La question de la main d'œuvre dans les colonies françaises et spécialement dans celles de l'Afrique occidentale française*, Rennes, Imprimerie A. Guillemin et Voisin.

بناء شبكة التلغراف بقطع و نقل و تركيز أعمدة التلغراف، كما تم استخدامهم كذلك في شد المراكب والإفراغ والشحن لصالح التجار الأوروبيين واللبنانيين، وعملوا أيضا كحمالين خصوصا في المناطق الوعرة. وهكذا كان عليهم نقل الإداريين وأمتعتهم. كما حصل في غينيا، حيث كانت الحمالة قبل سنة 1914 الوسيلة الوحيدة للنقل سواء للسلع أو الأمتعة أو حتى الأشخاص، وقد قام هؤلاء بنقل كافة منتوج المطاط من المناطق الإنتاجية الغابوية إلى العاصمة كوناكري.

كان ما يقارب 55000 نقال يدرجون سنويا في نظام السخرة لخدمة مصالح عمومية متعددة كبناء السكة الحديدية من كايس Kayes إلى باماكو Bamako (1882_1902)، وخط كوناكري ـ النيجر (1900 - 1914) وخطوط جولوف Jolof و باول Baol في السنغال (1923 - 1927).

إلى غاية 1919 اعتبر التشغيل الإجباري أمرا عاديا وتم ذلك بتدخل مباشر من لدن السلطات الاستعمارية بمساهمة قوة عسكرة تسمى "حراس الدوائر" والمجندين الذين يعملون كمساعدين أساسيين للإدارة الاستعمارية وللتجار، علما أنه مع مرور الوقت تطورت هذه الأساليب وأصبحت أكثر لباقة.

لتجنب إمكانية انتفاضة العمال ضد العمل الإجباري، لجأت الحكومة الاستعمارية إلى طلب وكسب دعم زعماء القبائل، لوعيها بالعلاقة المتميزة التي تربط بين الشعوب الإفريقية وهؤلاء الرجال والتي تختلف جوهريا عن ما يميز العبودية عن العمل الحر[6]، وبذلك استطاعت السياسة الاستعمارية الفرنسية أن تحول هؤلاء الزعماء إلى أدوات لصالحها.

بعد الحرب العالمية الأولى، أدى ضغط المنظمة العالمية للشغل على فرنسا إلى تقديم هذه الأخيرة لأشكال جديدة من التشغيل الإجباري أقل صرامة. وكنتيجة لذلك ظهر العمل التعويضي Prestation والقسم

6 Cooper, F., 1989, « From Free Labor to Family Allowances: Labor and African Society in Colonial Discourse », in *American Ethnology*, Vol. 16, N°. 4, nov. 1989.

الثاني من السوقة العسكرية، وكلاهما جند عددا هائلا من اليد العاملة.

العمل التعويضي هو شكل من أشكال السخرة الذي يطبق في صيغة ضريبة مشاركة بدنية في المشاريع العمومية. هذا بالإضافة إلى الضرائب النقدية. قبل سنة 1912 صدر مرسوم يسمح بمعاقبة كل رافض لهذا النوع من العمل. وفي 25 نونبر 1912 صدر مرسوم يقوي نظام العمل التعويضي. وفي سنة 1918 قام ضباط الشؤون الأهلية في كل مستعمرة بغرب إفريقيا الفرنسية بتطبيق هذا النظام.

فرض نظام العمل التعويضي على مؤدي الضرائب للخدمة في المشاريع العمومية لمدة تتراوح ما بين 8 إلى 13 يوما في كل سنة حسب المناطق. ومن أهم المشاريع التي تم إنجازها خلال عقدين من الزمن (1920- 1940)، نجد تشييد المباني وبناء الطرقات وصيانة المطارات وغيره. لذلك نجد ما يقارب 90 % من مجموع 35 ألف كلم من الطرق بنيت تحت إشراف حكام الدوائر الاستعمارية، وهكذا، وفي السنغال لوحده، مكن العمل التعويضي من توفير 4.969.840 يوم عمل إجباري.

بما أنه لم تتخذ تدابير احترازية كافية في الميزانية لأداء أجور العمال، اعتمد الحكام على العمل الإجباري كوسيلة لتعويض أداء الضرائب النقدية. وهكذا لم يكن المستخدمون في نظام العمل التعويضي يتلقوا أجورهم بل كانوا يتلقون حصة ضعيفة وأحيانا غير مضمونة من الطعام. وكان العمال يتعرضون لتعسفات مهينة مثل حجزهم للعمل أكثر من الوقت المحدد لهم أو استخدامهم بشكل مضاعف كما تم، بشكل روتيني، تجاهل قانون عدم إرسال العمال إلى المناطق التي تبعد عن محل سكناهم بخمس كلمترات.

اعتمدت خطة "القسم الثاني من السوقة العسكرية" على التجنيد الإجباري و تخصيص جزء من المجندين لأداء الخدمة الإدارية السنوية عوض الخدمة العسكرية. و تم إتباع نظام القرعة لاختيار المستخدمين في الأعمال الشاقة، وقد باشرت الإدارة

الاستعمارية هذه القرعة في وسط القناصة السنغاليين بالأساس. وفي 31 أكتوبر 1926 صدر مرسوم يبيح استعمال قسم منهم في الخدمة العمومية بشكل رسمي. وهكذا تشكلوا في ما أصبح يعرف آنذاك بقناصة المجرفة Tirailleurs la pelle، حيث تم تسجيل 57.718 شخص بين سنتي 1928 و1946 لبناء مكتب النيجر الشهير وتزويد السودان الفرنسي بالكهرباء و تشييد خط السكة الحديدية الرابط بين دكار Dakar والنيجر. وقد بلغ التجنيد الإجباري قمته بين 1941 و1942 حيث تم إدراج 4700 و5550 رجل على التوالي كجنود عمال في المستعمرة.[7] نفس المرسوم أباح إرسال العمال إلى المزارع الخاصة للقطن والباهرة الليفية Sisal في شرق السنغال ومختلف مناطق السودان الفرنسي.

تتجلى ظروف العمل غير الإنسانية ضمن خطة "القسم الثاني من السوقة العسكرية" في تقرير أرسلته لجنة ترأسها الحاكم العام لغرب أفريقيا الفرنسية يقول: "إن 921 جندي عامل من أصل 1000 يعانون من الأمراض، وقد توفي 19 منهم بمرض الزحار في ظرف أربعة أشهر ونصف.[8]" وأضاف التقرير بأن مكتب النيجر القائم على هذه الخطة قد أبان عن فشله من الناحيتين الإنسانية والاقتصادية.

إن خطة "تشغيل السجناء الإلزامي" التي تلزم السجناء بالعمل في الأماكن العمومية هو تقليد فرنسي تم تحويله إلى المستعمرات، و هو ما اعتبرته المنظمة العالمية للشغل نوعا من التشغيل القسري. إلا أن هذا التقليد كان العمل جاريا به في غرب إفريقيا الفرنسية لتزويد المشاريع العمومية باليد العاملة. هؤلاء السجناء تمت تعبئتهم لصيانة الموانئ و بناء خطوط السكك الحديدية والبنايات الحكومية. لم تعبئ هذه الخطة أعدادا كبيرة من الناس، لكن عادة ما كانت الاعتقالات التعسفية التي

7 Echenberg, M., & Filipovitch, J., « African Military Labor and the Building of Office du Niger Installations, 1925-1950 », in *Journal of African History*, 27 nov. 1986.
8 ANSOM-AE (DEF) [Archives Nationales du Sénégal], 369/4- *Rapport de la commission Reste*, Août 1945

يأمر بها حكام الدوائر تنتهي بالناس في مجال الأعمال الشاقة الإجبارية.

في النهاية، لجأت السلطات الاستعمارية إلى إحياء خطة تسمى "الزراعة الإجبارية" تحت ما يسمى بحقول الحكام، و ذلك لرفع من الإنتاج الفلاحي. وبحسب المنظرين السياسيين فإن فرنسا عللت هذه الممارسات بتصور مسبق مبني على حكم قيمة مفاده أن الأفارقة هم قوم برابرة متوحشون وكسالى ومغفلون وبدائيون، ولإعادة تربيتهم لتطوير الاقتصاد الفلاحي في المستعمرات، وجب إجبارهم على العمل لتحسين الإنتاج، خاصة الإنتاج الموجه للتصدير. ففي ساحل العاج مثلا تم تطوير مزارع الكاكاو والبن بعد سنة 1930 عن طريق "الزراعة الإجبارية" و تشغيل العمال لصالح المستوطنين الفرنسيين[9].

وكنتيجة لهذه السياسة، تم تهجير أعداد مهمة من قبائل الموسي Mossi في فولتا العليا (بوركينافاسو حاليا) في إطار العمل الإجباري والذين كانوا يشكلون خزانا لليد العاملة بالنسبة للمزارعين الفرنسيين على السواحل. وهكذا تم تشغيل 50 ألف عامل سنويا في حقول الكاكاو والبن ما بين سنتي 1932 و1946، مما أدى إلى ارتفاع عدد المهاجرين إلى المستعمرة البريطانية ساحل الذهب (غانا حاليا) من مجموع 75 ألف إلى 100 ألف نفر، الشيء الذي اعتبر ثورة سلمية ضد الاستعمار الفرنسي.

اتفاقية جنيف والقانون الأهلي

رغبة من الإدارة الفرنسية في إضفاء الشرعية على تطبيق سياستها القهرية هذه، أصدرت "القانون الأهلي" الذي يجبر الزعماء الأفارقة على تشغيل العمال في المشاريع الخاصة والعمومية. قبل ذلك وخلال الصراع المتكرر حول السلطة بين الأرستقراطيين الأفارقة، كان هناك نوع من نظام السخرة أو

9 Asiwayu, A. I., 1976, « Migration as a Revolt: the Example of the Ivory Coast and the Upper Volta before 1945 » in *Journal of African History*, vol. 17, n° 4, 1976.

العبودية يسود المجتمعات الإفريقية. وفي ظل هذا النظام المفروض من لدن الزعماء الأفارقة، تم استغلال السكان المحليين الأحرار والعبيد منهم أبشع استغلال، كما استغل الفرنسيون تقليد السخرة وفرضوه على الأفارقة بعنف وقسوة شديدين.

حاول منظورا المؤسسة الاستعمارية إيجاد تعريف جديد للتشغيل الإجباري و ذلك باعتباره استدعاء لليد العاملة للاشتغال في مشاريع خاصة. وكانت ترمي هذه المحاولة إلى توفير إطار قانوني لتبرير هذا النوع من العمل. في محاولة أخرى لإلغاء جوهر التشغيل الإجباري وجدت فرنسا نفسها في وضع متناقض مع اتفاقية جنيف لسنة 1930 والتي تشجب الأشكال الخمسة للتشغيل الإجباري المطبقة في المستعمرات. وبعيد الاتفاقية العالمية للشغل والتي فشل أثنائها بليز دياني Blaise Diagne ممثل السنغال والكاتب المساعد في الإدارة الاستعمارية في دفاعه عن الموقف الفرنسي، مررت فرنسا قانون 21 غشت 1930 لتعديل سياسة التشغيل الإجباري. و قد تم تعويض مصطلح العمل الشاق بمصطلح العمل الإجباري. هذا القانون الزائف الذي يهدف إلى خداع المنظمة العالمية للشغل تم فضحه سنة 1937 من طرف الحاكم العام لغرب أفريقيا دي كوبي De Coppet في قوله : "إننا نكذب في فرنسا في أوروبا و في العالم أجمع،ونتكلم عن تنظيم العمل العمومي في المنظمة العالمية للشغل بجنيف. إننا نخدع الإدارة الاستعمارية ونهين عمال الخدمة المدنية عندما نطلب منهم تطبيق ما لا يمكن تطبيقه إلا على الورق."[10]

المقاومة والإصلاح

لقد سمح رد الفعل الضعيف ضد الممارسات الابتزازية للاستعمار بارتفاع نسبة تعبئة اليد العاملة الإجبارية، حيث بلغت أعلى مستوى لها ما بين سنتي 1920 و1936. وكان رد الفعل الوحيد الذي استعمل

10 Archives Nationales du Sénégal, ANS. K8 : *Lettre du gouverneur Général De Coppet au Ministre des colonies*, Dakar, 25 janvier 1937.

كوسيلة للتمرد هو الهروب من العمل، الشيء الذي يمكن اعتباره نوعا من التمرد التلقائي والفردي. سلك هذه الوسيلة العبيد والعمال على السواء بالرغم من اختلاف طبيعة القمع الذي تعرضوا له. نسبة الهروب كانت في العموم مرتفعة، حيث سجلت أدنى نسبة في 20%. وقد فر العمال جماعيا في أكثر المواقع المعروفة بالتعسف مثل سامي Samé و دياكاندابي Diakandapé و ماراكالا Marakala في السودان الفرنسي، كيندیا Kindia و كوياه Koyah في غينيا، و وسادو Wassadou وكوتال Koutal في السنغال، لقد شكل الهروب الوسيلة الوحيدة ضد الاضطهاد لدى هؤلاء العمال. إن بنية وأصل التشغيل الإجباري ساعدت في تفسير سبب اللجوء إلى الهروب دون المقاومة المنظمة، حيث تم ترحيل العمال من مناطق إلى أخرى و تعرضوا لكل أنواع القمع والاغتصاب، الشيء الذي لم يسمح بتنظيم مقاومة صلبة وموحدة.

وبالرغم من ذلك، ظهرت أشكال جديدة من العصيان مثل التخريب، ورفض العمل وغياب الحماس في العمل العمومي وفي الحقول، وهو ما يصفه الخطاب الاستعماري "بخمول السود".

في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، بدأت المقاومة تتخذ أشكالا قوية، حيث انطلقت الاحتجاجات حول عدم جودة الطعام، والقسوة الدائمة للمشرفين على العمال وغياب التعويضات. وفي ما بين سنتي 1937 و1945، تم اجتياح جماعي لأماكن العمل بما في ذلك مراكز القيادة والتدبير، غير أن هذه الأشكال من التمرد بقيت غير فعالة وغير مؤثرة.

إن أول إصلاح حقيقي بخصوص التشغيل الإجباري جاء مع صعود الجبهة الشعبية إلى السلطة في فرنسا، وخصوصا بتعيين دي كوبي كحاكم عام على غرب أفريقيا الفرنسية في 8 غشت سنة 1936. ففي سنة 1937، أنشأ ذي كوبي نظاما يسمح للأفارقة بالحصول على أجر مقابل عملهم، الشيء الذي لم تستفد منه فيما قبل تعيينه سوى نسبة قليلة. هذه السياسة كانت ناجحة في إعطاء الإدارة إمكانية رفع الميزانية واستئجار العمال المهرة في البناء والتشييد.

لقد عجلت الحرب العالمية الثانية بنمو الشعور الوطني في البلدان الأفريقية، مما دفع فرنسا إلى إعادة هيكلة سياستها الاستعمارية، و قد أعلنت ذلك في مؤتمر برازافيل سنة 1944. في هذا المؤتمر، وبموجب تقرير قدمه الحاكم العام لساحل العاج أندري لاتريل Andrê Latrille، تم إلغاء التشغيل الإجباري وتم تطوير سوق حرة للشغل في غضون خمس سنوات. وبنهاية الحرب العالمية الثانية كانت كل الظروف جاهزة لتطبيق توصيات مؤتمر برازافيل.

وهكذا، وعندما بدأت الجمعية الوطنية الفرنسية عملها في أكتوبر 1945، وجد ممثلو المستعمرات بأن هناك تناقضا شاسعا بين تصور "الإتحاد الفرنسي" ونظام التمييز وانعدام المساواة الذي يميز العلاقة بين فرنسا ومستعمراتها. خلال أشد سنوات القهر، لجأت فرنسا إلى تزييف المصطلحات والمفاهيم لإخفاء سياستها القهرية في التشغيل لاجتناب انعكاسات ميثاق جنيف. وبفضل مبادرات البرلمانيين الأفارقة، صوتت الجمعية لصالح سلسلة من القوانين والأحكام الإصلاحية. هذه الأحكام التي سجلت بتاريخ 22 دجنبر 1945 و 20 فبراير 1946، ألغت نظام العقوبات الذي كان يمثل محور "القانون الأهلي". بعد ذلك، قدم فيليكس هفويت بواني Félix Houphouët-Boigny من ساحل العاج مشروع قانون يلغي التشغيل الإجباري كليا يوم فاتح أبريل 1946. هذا القانون يلغي كل إلزام مباشر أو غير مباشر ويمنح حرية اختيار أماكن العمل لكل شخص.

ومع نهاية التشغيل الإجباري أصبح العمل الاختياري المأجور الأسلوب الأساسي في التشغيل بغرب أفريقيا الفرنسية، كما كان الشأن سابقا في بعض المناطق السنغالية. بعد ذلك تم التغلب على مشكل نقص اليد العاملة الذي كان سائدا في السابق، بل ظهر فائض في العمال. و قد أدى الانتشار السريع لسوق الشغل الحرة إلى تعزيز جهود نقابات العمال للمطالبة بمزيد من القوانين الاجتماعية. كل هذا التقدم بلغ ذروته مع تمرير قانون الشغل لمناطق ما وراء البحار في 15 دجنبر 1952. بالرغم من ذلك، فقد

استمرت بعض أشكال التشغيل الإلزامي مثل "الجزء الثاني من الخدمة العسكرية" و "العقوبة بالشغل" في شركة سين سالوم Sine Saloum وكاولاك Kaolack في السنغال إلى غاية 1956.[11]

2- مظاهر التشغيل الإجباري في السنغال من خلال شركة ممالح سين سالوم Sine-Saloum في كاولاك Kaolack

1943-1956*

مقدمة

منذ مدة طويلة يقال في كاولاك بأن عائدات العمل في شركة ممالح سين سالوم Salins de Sine-Saloum لم تكن مفيدة، وكأن لعنة ما كانت تطارد عمال الملح. مصدر هذه اللعنة هو الرواتب الهزيلة التي يتلقها العمال وبنية العمل الشاق الذي مارسوه في الشركة في ما بين سنتي 1943 و 1956. خاصة وأن أغلب العمال المستخدمين في هذه الشركة، خلال هذه الفترة، كانوا من ضمن السجناء المحكوم عليهم بالأعمال الشاقة. ولقد تم استخدامهم لاستخراج الملح في ظروف صعبة وبأجور هزيلة، مما شجع على إقامة مخيم للسجناء في كوتال سنة 1944. غير أن هذا الحل أبان عن عدم جدواه، لأن هذه المستعمرة لا تحتاج إلى التشغيل الإجباري لليد العاملة مقارنة مع مناطق أخرى لفيدرالية غرب أفريقيا الفرنسية مثل السودان الغربي وغينيا وساحل العاج.

---

* نشرت الصيغة الأولى من هذا العمل ضمن :
- Zegey , (A.) & Ishemo, (I.) (eds), *Forced Labour &Migration : Patterns of Movement within Africa*, 1989, Hans Zell Publishers, London, Munich, New York, pp. 269-288.

أود في هذا المقام أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد بيبيان Pipien المدير الإداري لشركة ممالح سين سالوم Sine-Saloum ، الذي اقترح على فكرة البحث هذه والذي أمدني بالمعلومات والمعطيات في هذا الشأن. كما أتقدم بالشكر الجزيل لزملائي : دودو كي Doudou Gaye و عبدل سوو Abdoul Sow و محمد البشير ديوب و ببكار نداي Babacar Ndiaye وإلى كافة مستخدمي وعمال الشركة الذين أمدوني بكافة التسهيلات والمساعدات طيلة قيامي بهذا البحث.

يعتمد هذا المقال على البحث الميداني الذي أجري بين 18 و 21 أبريل 1987 وخلال شهر مايو 2001 في كل من كاولاك و كوتال ضمن أوساط العاملين في الشركة. كما اعتمدنا على أرشيف الوثائق، خاصة السلسلة K، وبالضبط المجموع رقم K334 تحت عنوان : "وضعية العمل في شركة ممالح سين سالوم Sine-Saloum، 1945-1963" ضمن الأرشيف الوطني السنغالي، الشيء الذي ساعدني على وضع نتائج البحث الميداني في إطارها التاريخي الصحيح.

هناك حقيقة لا جدال فيها، وهي أن شركة ممالح سين سالوم Sine-Saloum كاولاك Kaolack تقمصت سياسة التشغيل الإلزامي الشاق في السنغال لمدة عشر سنوات بعد الإلغاء الرسمي لها بموجب قانون هوفويت بوانيي Houphouët-Boigny يوم 11 أبريل 1946. وعوض منح أجور معقولة، كوسيلة لجلب اليد العاملة، لجأت الحكومة إلى دعم إلزامية التشغيل، وبررت ذلك بضرورة تزويد مستعمرات فيدرالية غرب أفريقيا الفرنسية بالملح. وبذلك أبان هذا الاستخدام المتجاوز والعتيق للسجناء في العمل في المشاريع الخاصة عن مشاكل اجتماعية عميقة داخل فدرالية غرب إفريقيا الفرنسية.

إن الصمت المخزي للسجناء واختيارهم الاستمرار في العمل بعد انتهاء مدة حبسهم، كان السبب في إحياء عهد التشغيل الإجباري من لدن شركة ممالح سين سالوم و كاولاك. ويمكن تفسير هذا الصمت بخطورة الوضع الاجتماعي الذي يتخبطون بداخله. لم تكن هذه الصعوبات تمس فقط السجناء من كوتال، بل أيضا المأجورين الذين يتوفرون على عقود عمل والذين كانوا أنفسهم يشاركون السجناء نفس ظروف العمل. وبذلك تم السكوت عن ظروف استمرار العمل بالتشغيل الإجباري.

أهمية الملح و أزمة التشغيل

- وظيفة كاولاك المصدرية

تأسست شركة ممالح سين سالوم Sine-Saloum بمبادرة من الشركة الفرنسية ممالح الجنوب Les Salins de Midi ، ووجهت نشاطها لاستخراج و بيع ملح الماء من الضفة اليسرى لنهر سالوم على أربع كيلومترات جنوب مدينة كاولاك. في البداية واجهت الشركة عدة مشاكل ما بين سنتي 1914 و 1924، حيث استقر الإنتاج في أقل من 5000 طن سنويا. و فيما بعد 1940، ارتفع الإنتاج إلى أكثر من 10.000 طن[1]. إن ازدهار ميناء كاولاك، الذي يعتبر

[1] Ibrahima Diouf, « Position of Salt in the Senegalese Economy", University of Dakar, submitted for Master Degree in Geography, 1977.

أهم ميناء للتصدير في غرب أفريقيا منذ سنة 1931[2]، وربطه بخط السكة الحديدية دكار – السنغال، شكل أهم سوق لشركة الممالح في السنغال وفي السودان الفرنسي بشكل خاص. في الواقع كانت تتم تلبية احتياجات السنغال من الملح محليا من مستنقعات كونديولي Candiolais، بارنيي Bargny وحوض سالوم السفلي حيث تراوح الإنتاج سنويا ما بين 9.000 و 12.000 طن[3].

في سنة 1940، لعبت الحرب العالمية الثانية دورا إيجابيا في صالح شركة الملح بكاولاك لتطوير أنشطتها. وظهر دور الشركة كمصدر أساسي بسبب السياسة التجارية الديناميكية التي استفادت من الحصار الذي كانت تعاني منه الشواطئ الأوربية. كما استفادت من غياب الإنتاج الإسباني من الملح وتكفلت بتزويد سائر سواحل أفريقيا الغربية. ويرجع الفضل في نجاح هذه السياسة الجديدة إلى التدخل القوي للحكومة الاستعمارية منذ 1943.

اهتمت اللجنة العليا لإفريقيا الفرنسية بمادة الملح واعتبرته منتوجا استراتيجيا وقررت تحميل كاولاك مسؤولية مد مجموع فيدرالية غرب أفريقيا الفرنسية به. و في إشعار لها بتاريخ 14 دجنبر 1943، أشادت الإدارة العامة للخدمات الاقتصادية بموقف السلطات الفيدرالية الذي يعتبر تزويد المستعمرات الفيدرالية بالملح بوفرة، خصوصا الجنوبية منها (غينيا، ساحل العاج، الطوغو، الداهومي) مسألة بالغة الأهمية. إن حالة الحرب التي كانت تعيشها فرنسا هي التي حددت قيمة الملح، بحيث أن توزيعه بكميات ضخمة على الأسواق شجعت الساكنة المحلية لجلب المواد الخام لصالح المجهود الحربي[4].

[2] Dessertine, A., *A Secondary Port on the West African Coast* (Senegal, Kaolack Chamber of commerce, 1959).
[3] National Archives of Senegal (hereafter NAS), K 334 (26), « Labour Situation Salins du Sin-Saloum – 1945-46." Letter from the Governor of Senegal to the Governor General of the Federation of French West Africa Concerning the Labor Force of the Salins du Sin-Saloum, St-Louis, 27 February 1944.
[4] NAS, K334 (26), Note on Salt from Sin-Saloum – Labor- Dakar, 14 December 1943.

كان هناك فرق كبير بين نسبة احتياجات الفيدرالية من الملح، التي تقدر ب 000 95 طن سنة 1944، وركود الإنتاج في مستخرجات الملح بكاولاك. رغم تحقيق الشركة لرقم قياسي بلغ 22.957 طن سنة 1944، مقارنة مع 118. 14 سنة 1943 و 13.433 سنة 1942 و 13.727 سنة 1941. [5] رغم ذلك فإن نسبة العجز كانت تفوق بكثير توقعات السلطات الفيدرالية. وقد تم البحث عن حل لهذه المشكلة في إطار صيغة توافقية بين مدير شركة ممالح سين سالوم والكتابة العامة للحكومة الفيدرالية أواخر سنة 1943. وفي رسالة له إلى الحاكم العام لفيدرالية غرب أفريقيا الفرنسية، يقول السيد موندیل Mondeil، مدير إدارة شركة كاولاك، بأن احتياجات الفيدرالية من الملح لا يمكن أن تتحقق إلا بإرادة سياسية وإقدام الحكومة على اتخاذ إجراءات ملائمة في الوقت الملائم[6].

- الشغل: مصدر المشاكل.

يعتقد موندیل أن الصعوبات التي تواجه الشركة تتجلى في تقادم الآلات وسوء الأحوال المناخية طوال سنتي 1941 و 1942، لكنه يرى كذلك أن المشكل الأساسي يتجلى في توفير اليد العاملة. مع بداية موسم إنتاج 1943، تم إصلاح ألآت التنقيب، وبقي مشكل اليد العاملة عالقا بحيث أن كل نداءات موندیل للمساعدة من جانب إدارة كاولاك وحكومة السنغال باءت بالفشل[7]. و كنتيجة لنقص اليد العاملة أجبرت الشركة سنة 1942 على ترك 000. 20 طن من الملح عرضة للأمطار. و قد أعلن موندیل في عدة مناسبات نيته التعاون مع السلطات لدراسة مسألة الأجور وظروف العمل، وذلك لاستقطاب اليد العاملة[8].

[5] NAS, K334 (26), Administrative Letter from the Director of Salins du Sin-Saloum to the Governor General of the Federation concerning salt to the federation, Kaolack, 17 May 1944.
[6] NAS, K334 (26), Administrative Letter from the Director of Salins du Sin-Saloum to the Governor General of the Federation concerning salt to the federation, Kaolack, 5 December 1943.
[7] Ibidem
[8] Ibidem

في موسم 1943، قام موندیل بتجاهل المساعدة التي قدمتها الحكومة للشركة لتجاوز مشكل اليد العاملة، وذلك لجلب المزيد من الضغط على الحاكم العام والحصول على مساعدات أكثر تمكن الشركة من توفير اليد العاملة للسنوات الموالية، بالرغم من أن السيد الحاكم، هوبيرت ديشامب Hubert Deschamps، ساند موندیل قبل ذلك لتخطي صعوبات توفير العمال[9]. و للمزيد من المساعدة طلب الحاكم العام من قائد منطقة كاولاك بتعبئة 100 سجين لصالح الشركة كخطوة استثنائية.

لتعجيل الاستغلال المناسب لمستخرجات الملح والتمكن من شحن سريع للملح من ضفاف نهر سالوم، قامت السلطات الإدارية بتسجيل إجباري للمدنيين. هذه التجربة همت مجموعة تضم 50 مسجلا من السكان المحليين غير العاملين في الميدان الفلاحي[10]. واعتبر هوبيرت ديشامب هذه الخطوة مؤقتة في طبيعتها لأن أعمال الملح ستضم متطوعين بعد انتهاء الموسم الفلاحي.

إن الانسجام الحاصل بين وجهتي نظر الحاكم العام وإدارة أعمال الملح لم يدم سوى لمدة موسم واحد، خاصة وأن موندیل كان يعرف أن موقفه لا يسمح له بالإيفاء بوعده في جلْب المتطوعين للعمل في الممالح. إن الأجور الهزيلة والعمل الشاق لا يجلبان السكان المحليين، بيد أن تدخل الحكومة هو وحده الكفيل بإجبار السكان على العمل.

يمكن اعتبار هذه الوضعية حالة نموذجية، خاصة عندما تواجه المشاريع الرأسمالية في أماكن مكتظة بالسكان بصعوبة إيجاد المتطوعين من الطبقة العاملة. في مثل هذه الحالات تزداد أهمية الحكومة الاستعمارية كوسيط لصالح الشركة حتى تصل إلى مرحلة الاعتماد على النفس في تسيير شؤونها وتوفير

[9] NAS, K334 (26), Administrative Letter from the Director of Salins du Sin-Saloum to the Governor General of the Federation concerning Transportation of Salt from Kaolack to the Southern colonies, Dakar, 19 July 1943.
[10] Ibidem

المتطوعين. ومن الغريب أن تقع مثل هذه الحالة في السنغال خلال فترة الأربعينيات.

هناك مجموعة من العوامل التي تفسر غياب التشغيل الإجباري، نسبيا، في السنغال، من بينها أهمية الحياة السياسية للجهات الأربع (سانت لويس، روفيسك، كوري ودكار) والدور الهام الذي يلعبه اقتصاد الفول السوداني في ازدهار التجارة.

في سنة 1933، أشار الحاكم العام بأن السنغال كانت تعيش تحت نظام التشغيل الحر، وأن الأجور تحدد بحسب قانون العرض والطلب[11]. وعليه لما ألغي التشغيل الإجباري رسميا سنة 1946، تأسست سوق واسعة للشغل ضمت كذلك الأرياف رغم عدم استقرار العمل.

ورغم كل هذا وذاك، فقد استمرت بعض أشكال التشغيل الإجباري مثل "الجزء الثاني من الخدمة العسكرية"، حيث يتم تشغيل الجنود الذين يشكلون فائضا في الخدمة العسكرية. ففي يوم 20 شتنبر 1946، تم إلزام ما مجموعه 3024 رجلا على العمل في موقعين. وفي مطار يوف Yoff بدكار، تم تشغيل 1524 رجلا "من الجزء الثاني من الخدمة العسكرية" في بناء مصاريف المياه. في الوقت ذاته، تم استخدام ما يزيد عن 1500 رجل في ريشارد تول Richard Toll ما بين 1943 و 1947، و ذلك من أجل تجاوز صعوبة توفير اليد العاملة لصالح بعثة تهيئة السنغال Mission d'aménagement du Sénégal (MAS). وقد استفاد هذا المشروع من الكثافة الساكنة المحلية ونفور السكان من العمل في إصلاح الأراضي[12].

في ما بين سنتي 1944 و 1946، قام المشغلون بعدة حركات احتجاجية ترفض محاولة التملص من قانون Houphouët-boigny. كانت أشد هذه المظاهرات تلك التي اندلعت يوم 27 شتنبر 1946 على الطريق العامة

[11] NAS, K19 (1), Letter from the Governor General of the Federation to the Minister for the Colonies, Dakar, 3 February 1933.
[12] NAS, K335 (26), Letter from the Direction Générale de A.P.A.S. to the Minister for France Overseas, Dakar, 19 April 1946.

السريعة والتي ضمت عمال معسكر يوف Yoff[13]. وصل صدى هذه المظاهرات إلى فرنسا، حيث كتبت نشرة A.O.F التابعة للمجموعة الفرنسية لاتحاد العمالي العالمي (SFIO)، مقالا مهما تحت بعنوان "هل تم إلغاء التشغيل الإجباري؟" وذلك بتاريخ 21 مارس 1947 [14]. تمكنت هذه الإثارة من إرغام الحكومة الفرنسية على وضع حد لاستخدام العمال في إطار نظام "الجزء الثاني للخدمة العسكرية"، حيث صدر قانون يوم 18 نونبر 1948 يحدد تحرير آخر جزء من المستخدمين تحت هذا النظام ابتداء من يوم 15 فبراير 1949 [15].

الغريب في الأمر هو أن هذا القانون لم يتطرق إلى وضعية عمال الملح في كاولاك، حيث بقي مصير هؤلاء السجناء محاطا بصمت مطبق من لدن كل من شركة الممالح والحكومة، وكذلك الرأي العام. إن الوضعية الحساسة لهؤلاء المعتقلين لتعكس بجلاء القطيعة المعنوية التي تفصلهم عن المجتمع. إن هؤلاء السجناء يعملون جاهدين ويطبقون بالحرف الواحد تعليمات مشغليهم في جو من التعتيم وانعدام المبالاة.

- الحلول غير المجدية لمشكل الشغل.

إن تأسيس شركة استخراج الملح جاء في سياق سوسيو-اقتصادي يأخذ بعين الاعتبار تحسين وضعية اليد العاملة المحلية. ففي السنغال، يتم استخراج ملح الماء لموسم يمتد من نونبر إلى مايو بعد انتهاء الموسم الفلاحي الذي يمتد من يونيو إلى نونبر.

ورغم احترام هذا السياق لجدول عمل الفلاحين فقد فشل في استقطاب أعداد مهمة من الناس للعمل في مستخرجات الملح بنهر Sine-Saloum. والسبب في ذلك يرجع أولاً إلى طبيعة العمل في الملح. إن استخراج الملح يتم تحت ظروف قاسية جدا حيث الحرارة المرتفعة

[13] NAS, K360 (26), Report of the Commandant of the Gendarmerie Section of Dakar, Dakar, 28 September 1946.
[14] NAS, K360 (26), SAR (Amadou Babacar) "Is Forced Labor Abolished?" in A.O.F., 21 March 1947.
[15] NAS, K260 (26), Note for High Commissioner concerning the employment of the Deuxième portion, Dakar, 5 January 1949.

(34-40 درجة مأوية) وتحت أشعة الشمس الحارقة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الرطوبة والتقلب السريع في درجات الحرارة. إن الطريقة التي قدمتها شركة ممالح سين سالوم بكاولاك وهي استخراج الملح عبر بسطه وترك عملية التبخر تحت تأثير العوامل الطبيعية (الشمس والرياح) تعمل عملها متبوعة بعد ذلك بجمعه لتحتاج إلى مجهود مضاعف بالمقارنة مع الوسائل التقليدية للاستخراج التي كانت تستخدمها نساء المنطقة. ويرجع ثانيا إلى كون الأجور المقدمة غير كافية لجلب العمال ولو مؤقتا. لهذا يمكن القول أن ضعف التعويضات على العمل وصعوبة ظروفه يفسران غياب الاستجابة التي تواجهها الشركة كلما حاولت جلب العمال.

أدى قرار الحاكم العام للفدرالية بتقديم مساعدة حكومية للشركة لمساعدتها على رفع الإنتاج إلى فتح صفحة جديدة في حياة هذه الشركة. منذ 1 دجنبر 1943، أكد الحاكم العام أن على حاكم مستعمرة السنغال أن يدرس مع موندیل مشاكل اليد العاملة التي تعاني منها الشركة منذ مدة [16].

ويؤكد موندیل بأنه من الضروري جدا توفير 250 عامل يعملون بشكل دائم ابتداء من دجنبر في كل سنة وذلك لضمان سير عمليتي التعبئة والتوزيع، إضافة إلى 400 عامل بشكل مؤقت ابتداء من منتصف شهر أبريل وذلك للرفع من الإنتاج. مما يعني أن الشركة تحتاج في المجموع إلى 650 عامل في كل موسم [17].

ويقول الحاكم العام بأن الاستعانة بالمدنيين تبقى آخر ملجأ نظرا لصعوبة العمل في مناجم الملح، علما بأن مثل هذا الأسلوب يمكن أن يؤثر سلبا على سوق الشغل وعلى معنويات الساكنة المحلية. خاصة إذا كان ذلك يستدعى إكمال العمل الشاق الذي لم يكمله السجناء [18].

[16] NAS, K334 (26), Letter from the Governor General of the Federation to the Governor of Senegal concerning the Work of the Salins du Sin-Saloum, Dakar, 21 December 1943.
[17] Ibidem.
[18] Ibidem.

وهكذا تقرر إتباع إستراتيجيتين متكاملتين في تنفيذ تجربة استخدام السجناء، لكن على أساس عقلاني. تضم الأولى تحويل مجموعة من السجناء من مخيم كيل إلى مخيم كوتال بضواحي كاولاك، حيث استطاعت بموجبه الشركة أن تحصل على ما بين 150 و 200 عامل بشكل دائم. وازداد هذا العدد بجلب مجموعة أخرى من مخيم كاولاك حيث السجناء في ظروف أفضل. أما الإستراتيجية الثانية فتضم تحسين ظروف العمل في الشركة لتوافق قوانين سوق الشغل. ولتحقيق ذلك قامت الشركة بتطبيق أساليب أثبتت نجاحها في دكار وفي أماكن أخرى، حيث يقوم المشغل بتوفير المأكل والملبس والمسكن للعمال غير المأجورين[19]. بهذه الطريقة استطاعت الشركة أن تستقطب متطوعين قادرين أن على تشكيل نواة مستقرة لليد العاملة.

هذه المقاربة تمكنت من تحديد بنية القوة العاملة في أعمال الملح بكاولاك إلى غاية 1953 حيث تم الاستغناء عن السجناء.

إدانة أشغال الملح بكاولاك.

كان استخدام السجناء في العديد من الأعمال العامة في السنغال أمرا معمولا به علنا. أما المهام التي يشغلونها فهي عديدة منها بناء الممرات، إصلاح أرصفة الموانئ، إصلاح شبكة الطرق وكذا إصلاح وتجهيز البنايات الرسمية. ولم يسبق لهم أن عملوا بشكل تكميلي، مما حدا بالمكتب العالمي للشغل إلى إدانة هذا الأسلوب وتصنيفه في خانة التشغيل الإجباري. هذا الموقف لم يأخذ طريقه إلى جنيف بخلاف موقف المكتب حول "الجزء الثاني من الخدمة العسكرية"[20]. وقد أدى ذلك إلى إلقاء الضوء بشكل كبير على الطبيعة اللاإنسانية للمؤسسة السجنية وكون نزلائه في متناول شركة ممالح سين سالوم وكاولاك.

- تذبذب القوة العاملة.

[19] Ibidem.
[20] Fall, B., 1993, *Le travail forcé en Afrique occidentale française (1900-1945),* Paris, Karthala, p. 263.

قادت الحاجة، إلى توفير العمال لأشغال الملح، السلطات إلى اتخاذ قرار ببناء مخيم السجناء على الطريق الرابطة بين كاولاك ونيورو على بعد خمس كيلومترات من مناجم الملح. وتم اختيار هذا الموقع لتجنب فيضانات الموقع السابق وكذا لتقريب السجن من معامل الملح. وقد أبلغت حكومة السنغال شركة المماليح بأن السجن سيبدأ عمله في 14 أبريل 1944 وسيستقطب مائتي سجين[21]. إن هذا المخيم يضم فقط السجناء ذوي البنية القوية المحكوم عليهم بالأعمال الشاقة، وخارقي القانون وسجناء آخرين.

بالإضافة إلى هذا الإجراء، أباح قائد منطقة كاولاك لنفسه تقديم دعم رسمي للشركة للحفاظ على متطوعي العمل الإداري. إن المقصود بهذا "الدعم الرسمي" هو الضغط المكثف على الساكنة المحلية للانخراط في أشغال الملح مقابل أجور هزيلة وطعام ومسكن ولباس مجاني في نهاية الموسم.

إن جهود إقامة مخيم كوتال لم تحقق النتائج المرغوبة، حيث تبين بعد شهر من ذلك في احد التقارير أن المشروع يشكل فشلا ذريعا. من بين 214 سجينا نجد فقط نسبة 40% قادرة على العمل في كاولاك، أما 60% فهم إما مرضى أو عاجزين أو يعملون للحفاظ على المخيم نفسه[22].

لقد بين تقرير مراقب الشؤون الإدارية وحاكم معسكر كوتال أن التسرع والارتجال يسيطران على إدارة المخيم وأن الأدوات المستعملة متقادمة جدا، وأنابيب المياه تعاني من عدة ثقب. هذا الأمر كان كافيا لتفسير استخدام السجناء لإعادة بناء المعسكر[23]. أما شركة الملح فقد بلغت خيبة أملها الحد الأقصى مع ارتفاع نسبة المغادرة بين عمالها.

[21] NAS, K334 (26), Letter from the Governor General of the Federation to the Governor of Senegal concerning the Labor Force at Salins du Sin-Saloum, 27 February 1994.
[22] NAS, K334 (26), Administrative Letter from the Director of the Salins du Sin-Saloum to the Governor General of the Federation concerning the Salt supply to the Federation, Kaolack, 17 May 1944.
[23] NAS, K334 (26), Report to the Governor General of the Federation and the Governor of Senegal concerning the situation of the Prison Camp of Koutal, Koutal, 6 June 1944.

في بداية مايو 1944، كان هناك 800 رجل في الشركة، وانخفض هذا العدد ليصل إلى 300 في 12 مايو و 200 في 17 من نفس الشهر.

في محاولة منه لتخطي هذه المشكلة، قام الحاكم الإداري للمنطقة بجلب 100 سجين لصالح الشركة من السجن المدني لكاولاك. أما موانديل، فيرى أن هذا العدد غير كاف تماما. إن الشركة، يقول موانديل، استطاعت أن تخرج 000 450 طن، وتحفظ 000 12 طن في وقت تمت فيه تعبئة وشحن 6000 طن. وإن لم تتم تسوية مشكل الشغل فإن الشركة لن تتمكن من إنقاذ ما تبقى في العراء ببلوغ شهر مايو. إن الشركة تواجه خطر فقدان نصف إنتاجها على ضفاف نهر سالوم[24].

إن العوامل المسئولة عن النفور المتزايد للعمال من أشغال الملح تنحصر في عاملين أساسيين. أولا، عدم استقرار القوة العاملة بحلول كل موسم فلاحي حيث يتم تسريح العمال المتطوعين. وقد اعترف موانديل أنه كلما تم الإعلان عن معدلات الدفع ومنح الطعام للمنتجين، ترتفع نسبة المغادرة في صفوف العمال بدرجة كبيرة وصلت إلى 200 فرد من أصل 800 في غضون أسبوعين. هذه الأرقام غير مفاجأة بالنظر إلى طبيعة العمل الشاقة وعدم تقديم الشركة لأجور مثيرة. ونتيجة لذلك فإن الشركة لم تعد قادرة على منافسة سوق الشغل المحلية.

ثانيا، إن قسوة ظروف العمل في أشغال الملح تترك أثرها السلبي على سجناء المخيم. فالسجناء يعملون ما بين 10 و 11 ساعة في اليوم بكمية غير مناسبة من الطعام وذات قيمة غذائية ضعيفة. أما الإجراءات التأديبية فتلجأ إلى تحقير وإذلال العمال.

وأمام هذا الوضع كان رد الفعل الوحيد للسلطات هو إعلانها لقلقها بشأن قلة اليد العاملة. وجاء هذا الإعلان من العاصمة الجزائر على لسان مفوض

[24] NAS, K334 (26), Letter from the Director of the Salins du Sin-Saloum to the Commandant of the Administrative District of Kaolack, Kaolack, 12 May 1944.

المستعمرات الذي توقع انعكاسات سلبية على القوة العاملة عقب وفود مجموعة من العمال المهاجرين من السودان وغينيا الفرنسية إلى السنغال الأوسط. وفي 25 مايو 1944، بقي هناك ما لا يزيد عن 200 سجين يعملون في أشغال الملح. وقد كان من الواضح أن هذا العدد غير كاف، حيث تحتاج الشركة إل ما لا يقل عن 400 عامل إضافي لضمان سد حاجيات الطلب. الشيء الذي اضطرت معه الإدارة الاستعمارية إلى توفير المزيد من اليد العاملة لبلوغ الإنتاج المطلوب[25]. هكذا، وبأمر من حاكم السنغال، لجأ قائد المنطقة الإدارية لكاولاك إلى الأسلوب الاعتيادي وهو تسجيل المدنيين لإرضاء مطالب شركة الملح.

ومع نهاية أعمال إصلاح مخيم كوتال في سنة 1945، تم تقسيم سجناء المخيم البالغ عددهم 200 شخص إلى ثلاث مخيمات سميت على التوالي: أ، ب، ت. هؤلاء السجناء تمت تعبئتهم لصالح أشغال الملح بكاولاك من فبراير إلى يوليوز.

- ظروف العمل والحياة القاسية

في فجر كل يوم، يتم نقل السجناء من مخيم كوتال إلى مناجم الملح، على بعد خمس كيلومترات من الموقع. ويتم إخراجهم مكبلين تحت مراقبة شديدة من لدن الحراس الرسميين. وعند وصولهم يتم تقسيمهم إلى فرق مكونة من 20 إلى 30 رجل على مراحل إنتاج مختلفة[26].

المرحلة الأولى، وهي أصعب مرحلة، تقتضي استخراج ملح البحر من طاولات الملح، حيث يقوم العامل بحك طبقات مكثفة باستعمال اليد أو أحيانا باستعمال قطعة خشبية أو بلاستيكية. هذه العملية كانت تعرف بالدرس "Battage". وهكذا يتم وضع الملح في أكياس متوسطة الحجم ونقلها لمسافة 200 إلى 300 متر من طاولات الملح، قبل إفراغها في أكوام صغيرة. أما

[25] NAS, K334 (26), Telegram from the Directorate of Colonies to the Governor General of the Federation, Algiers, 25 May 1944.
[26] Conversation with A. G. who entered the Salt works in November 1950 and has worked there 35 years, Kaolack, 17 April 1984.

المرحلة الثانية فهي عملية غسل أكوام الملح، وتهدف إلى تصفية ملح الطعام من الفضلات. بعد عملية الغسل، تتم تعبئة الملح في روابي تعرف بأكوام الملح "Camelle". أما عمليتي الغربلة والسحق فتتمان في هذه الأكوام. وفي النهاية يوضع الملح في أكياس ويتم وزنه قبل نقله بواسطة العمال إلى أرصفة الميناء ليتم تصديره. هذه الظروف التي سادت ما بين 1943 و 1956 تكشف عن صورة مروعة. ويبرر الرأي العام قبوله لهذا المشهد بكون هؤلاء السجناء يؤدون ثمن جرائمهم.

إن الخاصية العامة هي تقسيم العمل لإنجاز المهام في الوقت المحدد. ولذلك يرغم العمال على بدل جهد كبير تماشيا مع ما تتطلبه المهمة. ويشهد سجين وعامل سابق في أشغال الملح بأن ساعات العمل لا تنزل عن 10 ساعات في اليوم[27]. أما النظام المطبق على السجناء لمنعهم من الهروب فهو فظيع جدا، حيث يتم تقييدهم خارج وقت العمل بسلاسل مرتبطة بكرات ثقيلة. أما طعامهم فيتم تحضيره من قبل 12 سجينا ممن أبانوا على مستوى من الانضباط والثقة. ويتم طبخ الطعام، وهو عبارة عن حساء للذرة، في براميل واسعة ويقدم في أقداح كبيرة[28].

في هذا السجن، هناك فرق واسع بين ما هو عملي وما هو نظري. نظريا، للسجناء الحق في وجبتين يوميا. ويوصي الوكيل العام المساعد بتمكين المشتغلين في الأعمال الشاقة من شراب ساخنا كل صباح[29]. وإذا أخذنا بالنظام المسطر للعمل نظريا، فإن للسجناء الحق في وجبة لحم خمس مرات في الأسبوع (350 غرام للمشتغلين و250 غرام لغير المشتغلين). ولتجنب هذه الرتابة، وجب توزيع وجبات السمك مرتين في الأسبوع. أما حصة القطاني في كل يوم فهي كالتالي: الأرز

[27] Conversation with D. S., workman third class at the time of his retirement in 1977; taken on in 1946; fetter marks were still visible on his feet, Kaolack, 20 April 1984.
[28] Conversation with I. S., typical of the second generation of the salt works, born in the works compound in 1940 and employed under contact since 1968. His father had to work at the salt works for 30 years.
[29]- NAS, K334 (26), Report on the condition of the Prison Camp at Koutal, Koutal, June 1944.

والدخن 375 غرام بالنسبة للمشتغلين و250 غرام لغير المشتغلين، وحصة الشعير ولباب الدقيق هي 340 غرام للمشتغلين و225 غرام لغير المشتغلين، إضافة إلى 60 غرام من الزيت لكل فرد في اليوم.

كسائر المشتغلين إجباريا في العالم، فإن هؤلاء لا يحصلون على هذه الوجبات. فكل الشهادات تتفق على أن الوجبات غير ملائمة ولا تتماشى مع نوعية العمل الشاق الذي يقومون به. وقد قام الوكيل المساعد بمهمة تفتيشية إلى المخيم فوجد أن السجناء العمال يعانون من نقص البروتينات. ونقلا عن شهادة أدلى بها سجين سابق، قال إنه كثيرا ما يعثر على مرضى وموتى في مكان العمل، ويتم دفنهم في قنوات استعملت كمقابر سرية في المكان ذاته[30].

وقد تم تعزيز هذه الحجج التي جمعتها المهمة التفتيشية بتقرير قاده الوكيل العام المساعد لكشف مظاهر الحياة في المخيم. ويقول التقرير بأنه من بين 203 سجين، هناك 23 شخص في المستشفى من بينهم 15 يعانون من الأنفلونزا. وتم تسجيل حالتي وفاة بالالتهاب الرئوي يوم 4 أكتوبر 1945 وكذا يوم 30 دجنبر 1945. وقد عبر المراقبون عن دهشتهم لحالة سجين عار ملقى على الأرض في ساحة السجن وهو يتقيأ دما. وبأمر منهم، تم نقله إلى المركز الصحي الذي يبعد عن المخيم بمسافة لا تتجاوز 350 متر[31]، حيث لا يتوفر المخيم على مصحة خاصة. وفقا لتقارير مدونة في السجل الخاص للسجن، فإن آخر زيارة طبية للمركز تعود إلى 14 يونيو 1945، ستة أشهر إلى حدود كشف هذه التقارير. مبدئيا يجب أن تتم هذه الزيارة مرة كل أسبوع[32]. كان هناك ثلاث آبار في المخيم من بينهم واحد ملوث وغير صالح للاستعمال.

العديد من السجناء لا يملكون سوى غطاء رقيق يحتمون فيه من قسوة البرد والرطوبة. وبعد تدخل من اللجنة المراقبة، وزيارة قام بها رئيس قسم الصحة بكاولاك،

---

[30] Conversation with A. G., Kaolack, 19 April 1987.
[31] Ibidem.
[32] Ibidem.

قال حاكم المخيم بأنه يتمنى أن توزع على السجناء أغطية صالحة[33]. إن اجتماع هذه الظروف كلها تفسر ارتفاع عدد الوفيات وانتشار الأمراض بين السجناء.

إن الانطباع العام الذي خرجت به اللجنة التفتيشية بعد جولتها في المخيم ليؤكد على ضرورة إلغاء النظام المعمول به هناك، والاستعانة بالمتطوعين لسد حاجيات الطلب على الملح[34].

لم يتفق الحاكم العام، بيير كورناري، مع مقترحات اللجنة بإلغاء استخدام نزلاء السجون وقال بأن الاستعانة بالمخيم له ما يبرره لعدة سنوات أخرى بالنظر إلى حجم الإنتاج المطلوب الذي لا يجب أن ينزل عن 50 000 طن. و يضيف بأن على شركة ممالح سين سالوم بكاولاك أن تمد مستعمرات الفدرالية بـ 68 000 طن من الملح سنة 1946. و قد واجهت الشركة، مرة أخرى، صعوبة في جلب متطوعين للعمل. وقال كورناري بأن التدخل المستمر للدولة لحل مشاكل الشركة أمر ضروري رغم عدم رغبتها اللجوء إلى التشغيل الإجباري في مشاريع خاصة[35]. ويتجلى شكل المساعدة الوحيد الذي تستطيع الدولة برمجته لصالح الشركة في إصلاح المخيم وتحسين ظروف السجناء. وهكذا فإن الرهان الذي تريد ممالح كاولاك ربحه هو تشغيل قوة عاملة من نوع خاص للتملص من تطوير الحياة الاجتماعية للعمال المصادق عليه بموجب قانون Houphouët-Boigny سنة 1946[36].

إن الشركة، بمساعدة الحكومة، استطاعت أن تعمل بنظام التشغيل الإجباري و تخرج من واجهة المنافسة داخل سوق الشغل. وخلال الفترة التي تفصل بين الموسم التجاري وبدء النشاط الفلاحي، أي الفترة التي تنشط فيها أعمال الملح، توافد العديد من العمال من السودان وغنيا الفرنسية على الميناء التجاري في مدينة كاولاك لشحن منتوج الفول

[33] Ibidem.
[34] NAS, K334 (26), Letter from the Governor General of the Federation to the Governor of Senegal concerning the Prison Camp at Koutal, Dakar, 30 March 1946.
[35] Ibidem.
[36] Ibidem.

السوداني وتصديره، وذلك إلى غاية دخول فصل الشتاء. وحتى في الأوقات التي ترتفع فيها نسبة البطالة منذ الخمسينيات، فإن هؤلاء العمال لا يريدون العمل مع شركة ممالح سين سالوم.[37]

وبالرغم من المنع القانوني للتشغيل الإجباري فإن هذا النظام استمر العمل به في الشركة ما بين 1946 و 1956 بداية من فبراير إلى غاية يوليوز من كل سنة. واستخدمت الشركة حوالي 300 عامل من بينهم 150 إلى 208 سجناء من مخيم كوتال. وتستخدم الشركة أكثر من 500 عامل خلال فترة الاستخراج التي تدوم ثلاثة أشهر[38]، ويتشكل العمال غير السجناء هم من السودانيين والغينيين الفقراء الذين عرفوا موسما فلاحيا ضعيفا.

قامت الشركة بتعديل سياستها في التشغيل سنة 1956 بإدخال الآلات في عملية استخراج الملح. وللاستفادة من يد عاملة مستقرة، سمحت الشركة للعمال باتخاذ القرار وتحديد مصيرهم بأنفسهم. وأغلب العمال العاملين بالعقدة هم من السجناء السابقين المنتهية مدة حبسهم، حيث يتوفرون على تجربة في أشغال الملح. هذه الفئة من العمال، التي قطعت صلتها مع المجتمع والأقرباء، "استفادت" من مساكن داخل موقع العمل. وبذلك تمكن أسلوب إعادة الإدماج هذا من توطيد العلاقة بين العمال والشركة. وفي سنة 1956 تغير كل شيء في الشركة بتخليها عن 80% من العمال نتيجة لسياسة المكننة[39].

لم تنتهي معاناة السجناء بإعفائهم من التشغيل بممالح كاولاك، بل تم إرسالهم كعمال في المجال العمومي لقلع الحجارة في ناحية كاولاك.

خاتمة

[37] NAS, 2G 52/71, Regional Labor Inspectorate of Southern Senegal, Kaolack Annual Reports for 1952-53.
[38] NAS, 2G 52/71, Regional Labor Inspectorate of Southern Senegal, Kaolack Annual Reports for 1956.
[39] Ibidem

إن مثال شركة ممالح سين سالوم يعكس عملية التصنيع التي بدأت مبكرا في مستعمرة السنغال. وكانت إدارة منطقة كاولاك قد قدمت مساعدة لتأسيس شركة ليندیان كانيري Lyndiane Cannery سنتين قبل إقامة شركة الملح. هذه الوحدة الصناعية كانت موجهة أساسا لإنتاج معلبات اللحوم قبل تحولها إلى تعليب الأسماك. صحيح أن تجربة هذه الشركة كانت غير مفيدة[40]، لكنها دليل على السياسة الإمبريالية الفرنسية في تأسيس صناعات خفيفة في السنغال. وإذا كانت هذه الإستراتيجية الليبرالية تمارس في الخارج بهدف إنتاج كميات ضخمة من المواد الأولية بتكلفة أقل[41]، فمن المهم الإشارة إلى أحد مميزاتها وهي استغلال اليد العاملة الرخيصة. وناذرا ما يتم ذلك تماشيا مع مبدأ حرية العمل. إن تدخل الدولة في تجنيد القوة العاملة لا يساعد على تطوير القوانين الاجتماعية، كما تعتبر حمايتها لبعض الشركات غير القادرة على المنافسة عرقلة للتقدم التكنولوجي. هذا التناقض في السياسة الاستعمارية يتجلى بوضوح من خلال مثال ممالح كاولاك.

مقارنة مع باقي المستعمرات في غرب أفريقيا الفرنسية التي استمر فيها التشغيل الإجباري بتأييد من الحكومة الاستعمارية على الأقل إلى غاية 1946، فإن الوضعية في السنغال على العموم عرفت هيمنة التشغيل الحر. وشكل ذلك في واقع الأمر ستارا لحجب بعض أنماط التشغيل الإجباري في المستعمرة عن الأنظار.

في السنغال، وفي سائر المستعمرات الأخرى، تدخلت الحكومة لفرض التشغيل في المشاريع الخاصة. منذ سنة 1920 وإلى غاية 1940، كانت العديد من الشركات مطمئنة في اعتمادها على مساعدة الحكومة. وهذه الشركات هي كالتالي:

---

[40] Mohamed Mbodj, « attempt to establish an agro-Industrial Plant in Senegal: The Cannery of Lyndiane (Sin-Saloum) 1912-1919 », in *Enterprise and Entrepreneurs in Africa XIX-XX th Centuries,* Paris, L'Harmattan, 1983), vol. 1, *laboratory 'knowledge of the Third World'*, pp. 351-65.

[41] Jacques Marseille, 1984, *Colonial Empire and French Capitalism- History of a Divorce,* Paris, Albin Michel, p. 275.

- شركة مزارع كازامانس العليا

-Société des plantations de la Haute Casamance (COLDA).

- شركة المزروعات الاستوائية في إفريقيا في واسدو

- Compagnie des cultures Tropicales en Afrique (Wassadou)

- شركة الصناعات المعدنية ب فاليمي غامبيا

- Société industrielle des Mines de Falémé Gambie.

الشركة الزراعية لات ميرك بكاولاك

- Société Agricole de Lat Mirque (Kaolack).

أما شركة ممالح سين سالوم بكاولاك فإنها تتمتع بخصوصية معينة تتجلى في بنية العمل ونوعه وطول مدته. وقد تم رفض اللجوء إلى مثل هذا النوع من التشغيل الإجباري منذ مؤتمر جنيف 1930. وجاءت بعد ذلك العديد من المحاولات لتبرير اللجوء إلى التشغيل الإجباري، منها ضرورة تزويد فدرالية غرب أفريقيا الفرنسية بالملح، مما يكشف عن تهرب بعض الشركات من تسوية الحالة الاجتماعية للعمال. ولم تكن عملية مد ممالح كاولاك بالقوة العاملة إجراءا استثنائيا بسبب حالة الحرب في العالم بل استمر هذا النظام إلى غاية 1956، عشر سنوات بعد إصدار قانون Houphouët-Boigny الذي يمنع التشغيل الإجباري.

إن تدخل الإدارة الاستعمارية مكن شركة ممالح كاولاك من الاستمرار في العمل بهذه الوسيلة الرخيصة عوض نهج أسلوب المكننة المكلف، في ظل اعتقاد الرأي العام بأن هؤلاء المحكوم عليهم بالعمل تحت وطأة هذا السرطان الاجتماعي يستحقون ذلك بالنظر إلى الجرائم التي ارتكبوها. وهكذا فإن الرأي العام والحكومة يتقاسمان المسؤولية في استمرار هذه الظروف اللاإنسانية التي تعتبر تحديا لحقوق الإنسان.

تعتبر مكننة استخراج الملح سنة 1956 نقطة تحول في السياسات الاجتماعية لشركة ممالح كاولاك، التي أضحت

مرغمة على مواجهة المنافسة داخل سوق الشغل. أما أسطورة اللعنة التي تطارد عمال أشغال الملح منذ زمن بعيد فلا تزال حاضرة في ذاكرة كاولاك.

3- من العجز إلى الفائض:

نمو وتشكل سوق الشغل في السنغال الحالي*

مقدمة

إن الهدف من هذه المساهمة هو محاولة تبيان أن الأزمة الشغل الحالية في السنغال لا يمكن فهمها إلا من خلال تحليل عميق وذي جذور تاريخية. في هذه الدراسة نقترح في البداية تتبع بداية نظام التشغيل بالرواتب في علاقته مع بزوغ ما يسمى بالاقتصاد العصري الذي يضم القطاعين الخاص والعام، حيث تحول هذين القطاعين إلى مشغلين أساسيين في البلاد. لكن بداية تحول التوازنات الاقتصادية منذ 1960 - 1962 عندما حصل السنغال على استقلاله التام وخاصة عندما فقدت فرنسا سوقها في مستعمرات أفريقيا الغربية سيؤدي إلى تفجير أزمة كانت راكدة منذ البداية ضمن اقتصاديات الدول الصناعية.

لقد كانت سوق الشغل منذ البداية تتأثر بالظروف العامة، لكن تدهورها بعد ذلك يرجع بالأساس إلى الفساد السياسي داخل الحكومة السنغالية. حيث أصبحت الدولة هي المشغل الأساسي والملبي الوحيد لطلبات العمل. وفي سنة 1979 كشف برنامج إعادة التوازنات الهيكلية والبنيوية عن خطورة الأزمة التي تتجلى في عدم توازن العرض والطلب، حيث وقع فائض في نسبة العرض. كما أدى خروج الدولة بعد ذلك من سوق العمل إلى توسيع ما يسمى بالقطاع غير الرسمي Informel Sector وتعديل بنية سوق الشغل.

---

* هذا العمل هو نسخة معدلة من الدراسة التي نشرتها كوديرسيا في صيغة ضمن العمل الجماعي الذي نشرته المجموعة الوطنية السنغالية للشغل II (1993-1996) : ببكار فال، التعديل البنيوي والتشغيل في السنغال (1997)، دكار، كوديسريا. ويعتبر هذا المنشور.
وأتقدم بالشكر لزملائي، عمر كومبا ديوب، مامادو ديوف وإبراهيما تيوب على ملاحظاتهم البناءة واقتراحاتهم خلال المراحل المختلفة من تحضير هذه الدراسة. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى مامادو سومب، مدير PAGD، وعبدلاي ساديو في مركز الإحصائيات، وكل أعضاء فريق البحث الذين سهروا معي على إنجاح هذا مشروع وأغنوه بملاحظاتهم الهادفة ومساهماتهم.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الإكراهات التي شكلت عدم التوازن الذي أشرنا إليه والمتمثل في : الأزمة الاقتصادية المتعلقة بالفول السوداني، الأزمة الصناعية، انعكاسات التمدين والتكاثر السكاني السريع. وفي النهاية سنعمل من خلال هذه الدراسة على الوقوف على بعض مميزات سوق الشغل حيث توفر المهارات التأهيلية، وموقف أصحاب القرار في مواجهة الاتجاهات التقدمية المرتقبة.

1- قلة الشغل وانعدام التوازنات

لم تقم الحكومة الفرنسية فقط باستخدام السكان المحليين في زراعة الفول السوداني فيما يسمى بالاقتصاد الريعي "Rent Economy"، بل قامت بحملة دعائية لجلب العمال بتقديم عدة تحفيزات. و بذلك تمكن هذا الاقتصاد من صياغة مخططات تمهيدية أولى لسوق الشغل في السنغال وكذا ملامح قوتها العاملة.

- زراعة الفول السوداني وبوادر هيكلة سوق الشغل.

تماما كما كان الشأن بالنسبة لدول أخرى في غرب إفريقيا الفرنسية، أدى النظام الاستعماري والعمل بالاقتصاد الريعي خاصة زراعة الفول السوداني إلى خلق يد عاملة لا علاقة لها بمتطلبات الاقتصاد الوطني والاكتفاء الذاتي. حيث تم إدماج مستعمرة السنغال في النظام الاقتصادي العالمي عبر تهميش الأنشطة الإنتاجية الموجهة للسوق المحلية لصلح مواد التصدير. ونتيجة ذلك، توقف التصدير الجماعي المكثف لليد العاملة على شكل عبيد إلى العالم الجديد و تخصيص هذه اليد العاملة المحلية للعمل وفق حاجات فرنسا والبنيات الاستعمارية. وقد تم تنظيم حركية اليد العاملة ما بين المناطق الداخلية والمركزية من جهة والمناطق الساحلية من جهة أخرى، حيث هناك الأقطاب الاقتصادية المرتكزة على الإنتاج المعد للتصدير: الفول السوداني في السنغال، المطاط والموز في غينيا، القطن والألياف النباتية في السودان، البن والكاكاو في ساحل العاج الأسفل.

في ما يخص الفول السوداني، تأثر نظام التشغيل شيئا ما بسبب الإكراهات الإدارية المتعلقة بحداثة نظام التشغيل مقابل الأجور وضعف الاقتصاد النقدي في المجال السنغالي، وكذلك بسبب تقادم الوسائل والطرق والآليات المستعملة في زراعة الفول السوداني.

بالمقارنة مع غرب أفريقيا الفرنسية سابقا، فإن القوة العاملة السنغالية احتلت مكانة خاصة في بعض المناحي، نظرا للاندماج القوي لهذه المستعمرة في نظام العلاقات التجارية الدولية. فقد ساد نظام التشغيل الحر الذي يدفع الفلاحين إلى التعاطي مع المنتوجات المربحة في سياق الاقتصاد الريعي.[1] كما كان للانتشار الواسع لزراعة الفول السوداني بالإضافة إلى الصناعات الأولى المبكرة وكذا ارتفاع نسبة التمدين، دور كبير في التعجيل ببناء سوق شغل سنغالية. وقد كشف هذا التطور في سياق الاقتصاد الريعي، عن سوق شغل غير واضحة المعالم في البداية ثم بعد ذلك استقرت واتضحت الأمور، لتعرف في النهاية تذبذبا في ميزان العرض والطلب.

إن التطور السريع الحاصل في ازدهار اقتصاد الفول السوداني (1840 – 1930) يبين مدى أهمية هذه الفترة في ارتفاع دخل الفلاحين، حيث حصدوا أرباحا تفوق بكثير ما حصل عليه عمال مدينة دكار خلال نفس الفترة. هذا العامل يفسر استقرار اليد العاملة في المجال القروي. علما بأن العمال غير المؤهلين يتجهون خلال فترات الجفاف إلى المراكز الحضرية بحثا عن دخل مرتفع مما يزيد من عدم استقرار السوق داخل المجال الحضري.

خلال فترة ازدهار الاقتصاد السنغالي هذه، أحجمت الإدارة الاستعمارية على التدخل في عمليات الإنتاج السريع. ومع ذلك، كانت واعية بضعف القوى المنتجة وما تشكله زراعة الفول السوداني من أهمية بالنسبة لسكان فدرالية غرب أفريقيا الفرنسية. وبذلك أصبح حوض الفول السوداني في مستعمرة السنغال قطبا

[1] Founou-Tchuigoua Bernard, fondements de l'économie de traite au Sénégal, Paris, Silex, 1981, pp. 52-53.

اقتصاديا يستقطب العمال من المستعمرات المجاورة : السودان وغينيا الفرنسية في كل موسم، والتي لم تعرف تطورا للمنتوجات الموجهة للتصدير إلا في فترة متأخرة.

وهكذا تطلبت زراعة الفول السوداني يد عاملة مهمة "علما بأن الساكنة المحلية غير كافية لسد الطلب على العمال مما دفع إلى جلب اليد العاملة من المناطق الأخرى التي ظلت وفية للزراعات التقليدية"[2]. وفي ظل غياب أية قيود إدارية صارمة أنشاء سوق للشغل معتمدا على تقلبات المواسم الفلاحية. أما نظام التعويضات فإنه ارتكز على استئجار الأراضي، بينما كان نظام الأجور لا يزال في مراحله الأولية.

كان أغلب العمال المهاجرين المتدفقين للعمل في مزارع الفول السوداني يعرفون بـ Navétanat ويعنى به العمال الموسميين. ففي سنة 1944 شارك 772 .41 عامل في زراعة وحصاد الفول السوداني، مقابل الحصول على ما يمكنهم من دفع الضرائب وشراء المنتوجات المستوردة. و في سنة 1954 تم تشغيل 959 .43 عامل موسمي. لكن مع بداية 1960، تقلصت نسبة العمال لتستقر في 000 .25 عامل في المعدل. ولم يكن تدخل الحكومة مع ذلك كافيا لضبط ميزان سوق اليد العاملة اعتمادا على قانون الطلب. في الواقع، إن حركة اليد العاملة يحكمها تذبذب أسعار الفول السوداني المتحكمة في السوق[3].

يعتبر الميدان الفلاحي المصدر الأساسي للمجمل الدخل في العالم القروي، حيث يعتمد ما يقارب 46% من مجموع الساكنة على مداخيل قطاع الفول السوداني. صحيح أن الفلاحة تشغل 70% من اليد العاملة النشيطة في البلاد، لكن هذا النشاط كذلك اتسم بعدم الاستقرار في توفير الشغل. ويعزى ذلك في الغالب

[2] Latil Marc, « La pénurie de main d'œuvre dans les pays sous développés et sous peuplés », in *Annales africaines de la Faculté de Droit et des Sciences Economiques de Dakar*, 1958, p. 18.

[3] David Philip, *Les Navétanes : Histoire des migrants de l'économie arachidière en Sénégambie*, 1891, Dakar – Abidjan – Lomé, N.E.A.

إلى عامل المناخ حيث تعتمد هذه الفلاحة على التحولات المناخية في شأن التساقطات والحرارة، حيث يستمر موسم النشاط الفلاحي من خمس إلى ستة أشهر في السنة ياتي بعد ذلك موسم الجفاف الذي يتسبب في بطالة ضخمة و مردود هزيل بسبب غياب الأمطار.

لازال التطور الحاصل في مجال الفلاحة السقوية إلى يومنا بطيئا، ولا يمكن من تجاوز الآثار السلبية التي تعاني منها اليد العاملة القروية، كما انه لا يشكل سوى خطوة منعزلة بعيدة عن حل مشكل البطالة في هذا القطاع. وتقدر البطالة في صفوف العمال النشيطين بواحد من كل اثنين (1/2)[4]، وهو ما يدفع إلى الهجرة القروية التي أصبحت المتنفس الوحيد لمشاكل العالم القروي ووسيلة لإيجاد فرص شغل مقابل الأجور.

- المراحل الأولى للعمل المأجور وبداية قانون الشغل.

مع بداية انتشار المجالات الحضرية بالسنغال، لوحظ ارتفاع في وجود فرص الشغل التي سمحت للعمال باكتساب مهارات سواء على بالممارسة الميدانية أو عبر مدارس التكوين المهني. وعرف العمل المأجور هذا التطور الكبير في مدن دكار، سانت لويس، روفيسك وثييس، مما سمح بتوفير فرص كثيرة للشغل في المشاريع الاقتصادية والإدارية المختلفة في السنغال، كما أمدت السنغال أيضا مستعمرات أفريقيا الاستوائية الفرنسية الأخرى باليد العاملة.

كان وراء العمل المأجور الضغوط المالية والضريبية الرسمية، على أن الإدارة ستعتمد هذا النمط الاقتصادي فيما بعد علما بأن الأجرة أضحت العنصر المتحكم في العلاقة بين قوة العمل والإنتاج. ومع ذلك استمر الارتفاع في طلب العمال بسبب الحاجة إلى القوة العاملة في المشاريع المتعددة (إنشاء البنية التحتية للنقل، بناء الشركات، الخدمات إدارية، رفع الإنتاج المصدر). لكن ما يميز السياسة

[4] International Labor Office, *Pour une politique d'emploi au Sénégal*, Addis-Abeba – ILO, 1982, p. 81

الاستعمارية هو سيطرة ضعف الاستثمار وغياب الإصلاحات، ومقابل ذلك لجأت الغدارة الاستعمارية إلى التخفيض من نفقات التشغيل وذلك بكبح الأجور عوض استعمالها كتحفيزات لتجنيد العمال.

وبذلك نلاحظ أن هناك نظام شغل مزدوج يتعايش فيه التشغيل الحر مع التشغيل الإجباري[5]. وقد قامت الإدارة بتحديد النمط المسيطر حيث تتصرف كشريك في جريمة حماية مصالح الشركات الخاصة، وتتخذ موقفا سلبيا اتجاه قانون العرض والطلب. واستمرت هذه الوضعية في السنغال إلى غاية 1930. أما في باقي أراضي غرب أفريقيا الفرنسية فقد استمر العمل بنظام التشغيل الإجباري إلى غاية 1946.

إن سياسة التدخل في التشغيل التي نهجتها الحكومة الاستعمارية ظهرت بجلاء طوال النصف الأول من القرن العشرين. واتسمت هذه السياسة بإعاقة تشكيل سوق للشغل وتشريع قوانين العمل. وخير مثال على ذلك قيام الإدارة الاستعمارية بتجنيد العمال لصالح شركة الملح سين سالوم Sine-Saloum رغم التحريم القانوني للتشغيل الإجباري بموجب قانون 11 أبريل 1946. واستطاعت هذه الشركة أن تبقى بعيدة عن المنافسة من خلال تواطئها في تشغيل سجناء كوتال، وبذلك تأخر مكننة عمليات المعالجة والشحن. وانتظرت الشركة سنة 1956 لتبدأ في استعمال الرافعات والشاحنات والعربات وكذا استعمال أكياس مصنعة للتعبئة[6].

يعتبر واقع استخدام السجناء دليلا واضحا على انتشار تدخل الحكومة الاستعمارية في تدابير الشغل بالسنغال التي أعلن فيها التشغيل الحر منذ 1930. فإلى غاية 1930، كانت هناك مناقشة حرة بين العمال والمشغلين حول الأجور رغم عدم إبداء هذا العنصر الأخير لأي نية في التعديل. وفي متابعة للمرسوم الصادر يوم 29 مارس 1926، صدر مرسوما آخر يقر الحد

[5] Fall, B., *Le travail forcé en Afrique occidentale française (1900-1945),* Paris, Karthala, 1993, p300-303.

[6] Fall, B., « The Residue of Forced Labour in Senegal – The Case of Société Salins of Sine Saloum; 1943-1956, in Zegey, A., & Ishemo, S., eds., *Forced Labor & Migration: Patterns of Movement within Africa*, Oxford, Hans Zell, 1989.

الأدنى لأجور العمال في تلك الفترة. لكن هذا النص لم يأخذ على محمل من الجد، حيث استمر التحفظ في تطبيقه من لدن الإدارة والمستوطنين الأوربيين. ولم تتغير هذه الوضعية إلا بعد أن تغير ميزان القوة بفرنسا وذلك بوصول الجبهة الشعبية إلى الحكم والتي تكفلت بتمرير قوانين الشغل التي ظلت على الورق في السابق.

تحت تأثير مرسوم 20 مارس 1937 الذي يسمح بوجود نقابات للعمال، تمت صياغة مجموعة من المواثيق التي تحدد ظروف العمل والحد الأدنى للأجور الخاص بالعمال الأفارقة في الميدانين التجاري والصناعي. بعد ذلك، وفي أبريل 1937، ولأول مرة، صدر قانون يخول لكل حكام المستعمرات تحديد حد أدنى للأجور، وهو ما يسمى "أجر العامل العادي" Salaire de manœuvre ordinaire. بالإضافة إلى ذلك أدت الحركة النقابية والاجتماعية إلى توقيع مجموعة أخرى من الاتفاقيات ما بين 1938 و 1939.

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، وخصوصا مع قيام نظام فيشي Vichy، تم منع كل الأنشطة النقابية. ولم تتم إعادة فتح باب المفاوضات بين أرباب الشغل والنقابات العمالية، لضبط الأجور وتكاليف العيش، إلا في سنة 1943. علاوة على ذلك، تميزت فترة الحرب بتقلصات وتوسعات متتالية لسوق الشغل بسبب التحولات السياسية وانعكاساتها السريعة، كما تميزت نفس الفترة باستقرار الأجور إلى غاية 1941، وارتفاعها بعد ذلك بسبب التوسع الصناعي المستمر الذي عرفته منطقة الرأس الأخضر.

لقد تطورت الصناعات في المستعمرات بسبب الحرب العالمية الثانية وصعوبة التواصل مع القطر الفرنسي في منتصف 1942، خصوصا بتوحد دول غرب أفريقيا الفرنسية، حيث ظهرت منافسة شديدة بين المشغلين في جلب اليد العاملة.

في أبريل 1944، شجع مؤتمر فيلادلفيا العالمي على إعادة طرح مسألة الحد الأدنى للأجور، وأكد الحاجة في تثبيت مستوى معيشي مستقر للعمال. واعتبر هذا

الطرح أداة عمل عقلانية ترسخ معدلات نمو منصفة للجميع. علاوة على ذلك، ومع نهاية 1945 عانت جميع القطاعات من وقفات احتجاجية تطالب برفع الأجور، استمرت بعضها إلى غاية فبراير 1946. ومن نتائج ذلك، تسوية الأجور بشكل عام ومستقر، وإلغاء الميز الذي تتصف به مستويات الأجور[7].

وإذا نظرنا إلى اتجاهات الحد الأدنى للأجور بين 1938 و 1948 يمكن التمييز بين مرحلتين مختلفتين من التطور:

- المرحلة الأولى امتدت من يناير 1945 إلى فبراير 1945، وتميزت بارتفاع طفيف نسبيا: في سنة 1938 كان المؤشر في 100 ووصل إلى 285 في مايو 1945.

- المرحلة الثانية امتدت من يونيو 1945 إلى فبراير 1948، وسجلت تطورات مهمة. ارتبطت أولا بتعاقب التعديلات في الحد الأدنى للأجور والتكاليف المعيشية، ثم، ثانيا، بتحسين ظروف العمل بالنسبة لنظام أجور العمال العديين بحسب ميزانية معقولة لتسديد الرواتب. وارتفع المؤشر من 235 خلال النصف الأول من سنة 1945 إلى 571 في دجنبر 1945، وبعد ذلك إلى 885 في 13 يونيو 1947. وبحلول فاتح أبريل 1948، بلغ المؤشر رقم 1142.

ويمكن تفسير هذا التطور بندرة القوة العاملة من جهة، وعدم استقرار اليد العاملة من جهة ثانية. ففي تقرير أعد في دكار عن الطاقة البشرية النشيطة في سنة 1939 تبين أن مجموع القوة البشرية القادرة على العمل بلغت 10.062 عامل، يتم تقسيمها على النحو التالي: 5415 مدمج بشكل دائم، و4647 عامل

[7] Archives National du Sénégal (ANS), K 453 (19), *Salaires minima africains du secteur privé à Dakar 1938-1948* ; Cooper Frédérick, « le mouvement ouvrier : le nationalisme au Sénégal – la grève générale de 1946 et la grève des cheminots de 1947-1948 », in *Historiens – Géographes du Sénégal*, N° 6, 1991, pp. 32-33.

بشكل مؤقت[8]. في سنة 1943 تم استخدام 25.938 عامل بدون عقود في الخدمات العامة والشركات الخاصة. وفي عام 1948، كان هناك 84.100 من العمال المأجورين أي ما يعادل نسبة 31.9 % من العمال في كافة غرب أفريقيا الفرنسية مقارنة مع 26.6 % في ساحل العاج و7.14 % في غينيا. ونظرا لدورها داخل فدرالية غرب أفريقيا الفرنسية، كان للسنغال النصيب الأكبر من العمال المأجورين الأفارقة والأوروبيين على السواء (71.1 % من مجموع القوة العاملة في غرب أفريقيا الفرنسية بكاملها)[9].

إن عدم استقرار اليد العاملة يفسره اعتماد الحكومة على التشغيل الإجباري في المدن. وفي الواقع، غالبا ما تواجه مستعمرة السنغال نقصا في اليد العاملة بسبب حركية السكان بين المناطق القروية والمراكز الحضرية. وقد بينت تقارير عن اليد العاملة بأنه ما بين شهري مايو وأكتوبر تلجأ الإدارة الاستعمارية إلى السماح بعملية استدعاء الرجال لضمان سير الأعمال في ميناء دكار والخطوط السكة الحديدية في مدينة ثييس.

ظلت اليد العاملة غير مستقرة، حيث تستقطب الفلاحة جزءا منها خلال الموسم الفلاحي الذي يمتد من أبريل إلى نونبر. خلال هذه الفترة، تعاني سوق الشغل من نقص كبير في اليد العاملة، خصوصا العمال اليدويين غير المحترفين. هذا الاتجاه لموازنة اليد العاملة تحسن سنة 1952 حيث لوحظ أن مزارع الفول السوداني في كاولاك، وكذلك الشركات الكبرى، لم تعاني من أي نقص في هذا الصنف من اليد العاملة. ويتساءل مفتش الشغل في كاولاك عن ما إذا كانت هذه الظاهرة بداية لعزوف نهائي عن الحقول بسبب جاذبية المدينة من جهة، وضعف مداخيل العمل الفلاحي من جهة ثانية. هؤلاء المهاجرين شكلوا تدريجيا طبقة عاملة استفاد

[8] ANS, K 257 (26), Enquête au sujet de la main-d'oeuvre à Dakar, 1939.
[9] Naville Pierre, « Données statistiques sur la structure de la main-d'œuvre salariée et de l'industrie en Afrique Noire » in *Le travail en Afrique Noire*, Paris, Présence Africaine, N° 13, 1951, pp. 279-284.

منها الاقتصاد العصري على مستوى القطاعين العام والخاص.

2- القطاع الخاص والقطاع العام: تبادل للأدوار في سوق الشغل.

إن البنية العصرية للتشغيل بالأجور تبين الدور الأساسي الذي لعبه القطاعين العام والخاص بشكل متفاوت في امتصاص عروض العمل لصالح الاقتصاد العصري. إلى غاية ما بعد الاستقلال، كان القطاع الخاص هو المشغل الرئيسي بسبب التحفيز القوي من جانب السياسة الاقتصادية الإمبريالية.

- ثورة صناعية متبوعة بأزمة دائمة.

بدأت الحركة الصناعة بتدشين أول معمل لتكرير نفط مع الشركة الكهربائية والصناعية لباول Société Electrique et Industrielle du Baol والتي أقيمت بـ ديوربيل Diourbel. وتأسست معامل تكريرية أخرى بالسنغال لتعزيز تصدير البترول منذ سنة 1927. هذا الأمر دفع الحكومة الفرنسية منذ 1933 إلى فرض نظام الحصص على البترول السنغالي المصدر إلى فرنسا. ففي ما بين 1930 و 1938، كانت هناك ست صناعات تنشط في مجالات مختلفة : معامل الجعة، معامل الكعك والحلوى والصابون، الهواء السائل، الأكياس، و الآلات الفلاحية.

بعد سنة 1945، اتسعت البنية الصناعية بشكل كبير، حيث أدت الحرب العالمية الثانية إلى مشاركة السنغال في تسريع مسلسل التصنيع. بالإضافة إلى تكرير البترول وصنع الصابون، تم إدخال الصناعات الحديدية والعديد من المحلات الصناعية الأخرى إلى مسلسل الإنتاج الوطني لمد السوق الاستعمارية بالمواد الاستهلاكية. و الأبعد من ذلك، قامت صندوق الاستثمار من أجل التطوير الاجتماعي والاقتصادي FIDES بإعداد رأسمال ضخم لتمويل عدة مشاريع تهم البنية التحتية. من هذه المشاريع هناك : توسيع موانئ دكار وكاولاك وزينكينشور Ziguinchor وإقامة شبكة طرقية

إستراتيجية وانطلاق أشغال البناء جامعة دكار وتمديد خط السكة الحديدية الرابط بين دكار والنيجر، كما وفرت خدمات الصيانة العصرية بمدينة ثييس الشغل لـ 3000 شخص.

لقد عرفت فترة ما بين 1948 و 1958 تطورا سريعا في ميدان التصنيع بفضل استثمارات الصندوق. وهكذا تم خلق محيط مشجع حيث تم تخفيض تكاليف الطاقة، وإطلاق نظام القروض عبر الصندوق المركزي للاقتصاد والتعاون CCCE. كما تم توزيع مبالغ مالية بشكل استثنائي لتشجيع الاستثمارات الشخصية[10].

هذه السياسة جعلت من القطاع الخاص أكبر مشغل في مستعمرة السنغال. حيث أنه في سنة 1957، كان هناك 73. 535 عامل في القطاع الخاص أي بنسبة 78% من مجموع العمال المأجورين الذي يصل عددهم إلى 272 .94. لكن مع بداية 1960، وبحل فدرالية غرب أفريقيا الفرنسية، انخفضت فرص الشغل في الصناعة السنغالية التي حرمت من سوق تضم 16 مليون مستهلك. إن المجال الاستهلاكي الضيق لجمهورية السنغال الفتية آنذاك (000 000 4 نسمة) حكم على القطاع الصناعي بإعادة الهيكلة، لقد أدى المحيط السياسي الجديد إلى تفجير أزمة مبيتة أصابت التركيبة الصناعية منذ ذلك الحين، فوقع انخفاض في فرص الشغل وركود في القطاع.

الجدول رقم 1: القوة العمالية الصناعية

السنة	1960	1974	1978	1989
العدد	13.400	27.700	29.000	30.000

إذا كان قطاع التشغيل قد سجل 300 .14 وظيفة في الفترة ما بين 1960 و 1974، فإن ذلك راجع بالأساس

[10] Organisation Internationale du Travail, *Politique et stratégie d'industrialisation en Afrique : effets sur l'emploi et la distribution des revenus – cas du Sénégal*, Addis-Abeba, BIT, pp. 6-10.

إلى كون تلك الفترة عرفت معدل تشغيل و صل 1. 021 منصب في السنة. ويعتبر هذا مؤشرا على ضعف الطلب على اليد العاملة. وبلغت هذه الأزمة أقصاها في ما بين 1974 و 1978 حيث تم توظيف 1300 شخص طوال أربع سنوات بمعدل 350 وظيفة في السنة. هذا الاستقرار في ضعف الطلب على اليد العاملة زاد تفاقما مع تصاعد الأزمة. وتقوى هذا الاتجاه باستقرار عدد الوظائف خلال الفترة ما بين 1979 و 1989. والظاهر أن القطاع الصناعي، الذي عانى طويلا، كان أقل طلبا لليد العاملة من بين القطاعات الأخرى حيث كان يشغل 000 .30 شخص، أي نسبة 22 ,1 % من مجموع الساكنة النشيطة التي قدرت في 1989 بـ 000 .400 .2 شخص.

هناك عدة أسباب وراء الظروف العسيرة التي مرت منها الصناعة في السنغال. أولا، منذ حصول الدول الأفريقية على استقلالها لم تتمكن السوق الوطنية من تصدير المنتوج الصناعي الضخم الذي كان موجها في الأصل إلى مجموع دول غرب أفريقيا الفرنسية. كما أن السوق الوطنية كانت صغيرة في حد ذاتها لأنها تنحصر فقط في سكان المدن، وهم أكثر الناس استهلاكا للمواد المصنعة. وحتى سكان المدينة أنفسهم فقد حرموا من مداخيلهم منذ بداية أزمة سنة 1960، لذلك أصبحت قدرتهم الشرائية جد ضعيفة.

بعد ذلك وفي ما بين 1960 و 1979، شكلت الحماية المفرطة للواردات الصناعية الاستهلاكية عائقاً لهذا القطاع، حيث لم تكن تلك العملية تخضع لقانون المنافسة. في الواقع إن أغلب المعامل (معامل الإسمنت، البترول، السكر، إلخ.) نهجت سياسة احتكارية عمقت من ضعف قدرتها التنافسية، كما اتجهت إلى طرح منتوجها في الأسواق دون أن تلقى إقبال المستهلك نظراً لضعف جودتها. وقد نتج عن هذه الوضعية ما يلي: انتشار الغش بسبب التطور المكثف للتجارة في العالم، وضعف الإنتاجية لدى العديد من المؤسسات الصناعية.

أم في وقتنا الحالي فإن القدرة الإنتاجية القصوى للصناعات لا تبلغ سوى 50% من الإمكانيات العامة[12]. ويعد فرع تكرير البترول أوضح مثال على ذلك، حيث استقر إنتاج الفروع الأربع لشركة SONACOS : دكار، ديوربيل، كاولاك، زينكَوينشور في معدل 450.000 طن[13]. هذه العوامل، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج (تكاليف الطاقة والشغل في دكار تضاعف مثيلتها في أبيدجان بثلاث مرات، زيادة على ثقل الضرائب والرسوم الجمركية) تبرز الطبيعة الهشة لهذا القطاع وحدّة العجز عن المنافسة. لقد عانى عامل التشغيل، هو الآخر، من أزمة متناقضة، بحيث انخفض عدد العمال المأجورين وارتفع الحد الأدنى المضمون من الأجور بحسب ساعات العمل (SMIG).

هذا الأخير ارتفع ما بين 1970 و 1989 من 50.60 ف. إ. (فرنك إفريقي) إلى 201.06 ف. إ. أي بأربعة أضعاف. وقد مر هذا الارتفاع بثلاث قفزات كانت أهمها في نونبر 1974 حيث انتقل المعدل من 66.91 ف. إ. إلى 107.05 ف. إ. . بعد ذلك وفي يوليوز 1982 بلغ 183.75 F. وبقي في هذا المستوى حتى يوليوز 1989 لما وصل 201.6 ف. إ.[14]. وتعتبر هذه الزيادات المتعددة نتائج حتمية لارتفاع تكاليف مستوى المعيشة الذي ازداد منذ 1974، مما دفع الحكومة والمشغلين إلى إعادة تعديل الأجور.

ويعتبر هذا المنحى بمثابة تنازل لإسكات صوت النقابات التي تطالب بإصلاح مدونة الشغل، وخصوصاً تمرير قانون 80/01. وقد أدى تملص الحكومة من هذا القانون إلى إثارة شرارة العاملين بالقطاع الصناعي، وقيام المصانع بإيقاف الرواتب ومستحقات العمال، وإعادة التنظيم لتحسين سير الأعمال.

ومن نتائج ذلك، فقدان العديد من مناصب الشغل بسبب إغلاق بعض المعامل أو بسبب انخفاض عدد العمال،

---

[12] Guillaume-Gentil Anne, « L'industrie : un secteur dans la tourmente », in *Marchés Tropicaux - Spécial : Perspectives du Sénégal,* 19 avril 1991, pp. 1014-1017.

[13] Wane Amadou Tidiane, « L'explosion à la SONACOS – l'autre dimension », in Sud Hebdo, N° 205, 16 avril 1992, p. 6.

[14] *Tableau de bord annuel de la situation sociale au Sénégal*, Edition 1990, Annexe Statistique, p. 60.

ويفسر ذلك إما بتباطؤ هؤلاء العمال أو بمكننة بعض حلقات مسلسل الإنتاج.
وتعتبر شركة صنع عود الثقاب CAFAL مثالاً لخيار المكننة المكثفة منذ سنة 1960، حيث استطاعت تخفيض عدد عمالها من 900 إلى 130 مع الحفاظ على نفس حجم الإنتاج.
مثال آخر واضح على ذلك يتجلى في صناعة تكرير البترول التي تخلت عن 584 منصب عمل ما بين 1966 و 1971، حيث أصبح العدد 2756 من أصل 3340 مستخدم.
ولم يكن متوقعاً أن يتغير هذا السيناريو الخطير رغم خلق فرص الشغل في المنطقة الصناعية الحرة بدكار، واعتبر هذا أمرا مخيباً للآمال. إن المنطقة المخصصة لاستقبال الاستثمارات لازالت أرضاً خالية (من أصل 450 هكتار الداخلة في التخطيط، تم إصلاح وتطوير فقط 60 هكتار بحلول سنة 1991).
خلال عشر سنوات (1975-1986) تقدمت ثلاثة عشر شركة بمشروعات استثمارية تقدر ب 5.1 مليار ف. إ.، أي نصف الاستثمارات القائمة في المنطقة الحرة، وتم خلق 900 منصب شغل جديد، لكن كل هذه المشروعات باءت بالفشل[15].
في نونبر 1991، بقي هناك ثمان معامل صناعية تشغل 400 شخص. ويصل معدل العاملين في كل معمل إلى 50 مقارنة مع معدلات التشغيل المرتفعة في مناطق حرة أخرى. ففي هايتي مثلا، يصل معدل العمال في كل شركة إلى 250، وفي تونس بمعدل 120، وأخيراً في جزر موريس ب 144 عاملا لكل وحدة صناعية[16]. وبالرغم من الإعفاءات الضريبية، وتسهيلات تخص الحد من تكاليف الإنتاج، وإدخال إصلاحات على مدونة الاستثمارات سنة 1989 للمساعدة على التشغيل، فإن الانجازات الباهتة للمنطقة الصناعية الحرة تظهر عجز القوى الحكومية

[15] Camara Amadou, M., « Analyse critique d'une stratégie de développement industriel pour la promotion des exportations et la relance de l'emploi au Sénégal : la Zone Franche industrielle », in *le Plan structural d'ajustement et l'Emploi au Sénégal*, CODESRIA/PAGD/BM, 1992, p. 17.
[16] Ibidem, pp. 17-18.

في فك معضلتي البطالة والركود اللتين أصابتا القطاع الصناعي[17].

ارتفع حجم الإنتاج الصناعي بشكل طفيف ما بين 1970 و 1984 بمعدل 0.8 % سنويا. وقد استقر هذا المعدل شيئا ما منذ 1985 مما أدى إلى انخفاض في الأرباح وضعف الاستثمارات. ولم تكن الإصلاحات التي تقدمت بها السياسة الصناعية الجديدة (NIP) مشجعة، بحيث أن مجالات تحسين الإنتاجية نتج عنها إما فقدان مناصب الشغل أو توقف المشروع. على أية حال، تسببت السياسة الصناعية الجديدة في تقلص خطير لسوق الشغل. وفي الوقت الحاضر، أصيب القطاع الصناعي بوباء نقص الطلب على اليد العاملة، بحيث لا يستقطب سنويا إلا جزءا يسيرا من الشباب تبلغ 100.000 شاب. هذه الوضعية تزيد من استفحال أزمة العرض داخل سوق الشغل.

ظل القطاع الصناعي الخاص واحدا من أهم المشغلين في السنغال إلى غاية 1964. وقد استنزفت الأزمة الحالية طاقته وقدرته على ضبط ميزان سوق الشغل، بحيث أصبحت قدرته على التشغيل ضعيفة إن لم نقل منعدمة. وهكذا استسلم مع مرور الوقت ليصبح القطاع العام المستقطب الأول لليد العاملة.

- القطاع العام: من مظاهر انعدام التوازن في توزيع الشغل.

إن المكانة المنسوبة للقطاع العام داخل الاقتصاد السنغالي مبالغ فيها منذ مدة. في الواقع، احتل هذا القطاع موقعاً متواضعا في الاقتصاد طوال الفترة الاستعمارية. وتبين الإحصائيات أن ظاهرة الحكومة كمشكل أساسي ليست موروثة عن المستعمر. صحيح أن السنغال لعبت دوراً مفيدا داخل العمل الإداري لغرب أفريقيا الفرنسية، لكن في تحليلنا لحجم القوة العاملة ومكانة القطاع العام يجب الاحتياط من الآراء القائلة بأن للإدارة السنغالية وزن ثقيل إبان المرحلة الاستعمارية.

وإذا ألقينا نظرة فاحصة على عدد المأجورين وكيفية توزيعهم بين القطاع العام والقطاع الخاص سنلاحظ بأن هذه الاتجاهات بدأت تنقلب مابين 1965 و 1970.

[17] Ibidem, pp. 23-38.

وتبين هذه الإحصائيات المراحل التي مر منها تطور سوق الشغل في السنغال. كما تكشف القوة العاملة المأجورة في القطاع العام عن عدة معطيات تفسر الدور الذي لعبته الحكومة كمشغل أساسي. ففي سنة 1948، كانت حصة القطاع العام من نسبة العمال المأجورين لا تزيد عن 14.62 % من مجموع اليد العاملة الموجودة في المستعمرة. عشر سنوات بعد ذلك (1957) ارتفعت هذه النسبة بعض الشيء ووصلت 20.737 عامل، أي بنسبة 21 % من مجموع المأجورين.

الجدول 2: اتجاهات القوة العاملة المأجورة في السنغال: 1948- 1990[18].

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
1948	12.300	71.800	84.100
1957	20.737	73.535	94.272
1961	22.000	83.345	105.345
1965	33.591	49.409	83.000
1979	54.151	67.284	121.441
1983	68.084	59.392	127.476
1989	67.733	54.419	122.152
1990	37.000	52.000	125.000

خلال مرحلة الثورة الصناعية بالسنغال، ارتفع مستوى التشغيل في القطاع العام ببطء من 9.248 عامل سنة 1944 إلى 20.737 سنة 1957. وبحلول سنة 1961، تم تشغيل 22.000 عامل في عموم الإدارات المدنية الحكومية، أي بنسبة 20.88 % من مجموع الموظفين المأجورين. وعرفت هذه النسبة من الارتفاع انتكاسة ما بين 1957 و 1961 في القطاع العام، مما يفسر القدرة الصناعية الحقيقية للقطاع الخاص في امتصاص

[18] تم جمعه هذا الملخص اعتمادا على العديد من المراجع التي تم ترتيبها بشكل منظم مما يساعد على طرح النظريات والخلاصات. والهدف من هذه المنهجية هو فتح الطريق أمام البحث في المجالات ذات الصلة بموضوع اليد العاملة المأجورة ووضعية الموظفين في القطاع العصري، للمزيد من الاطلاع ينظر:

- Naville Pierre, op. cit.
- *Tableau de bord annuel de la situation sociale au Sénégal*, MEFP, Edition 1990, p. 62.

طلبات العمال. وفجأة بدأ هذا الارتفاع البطيء يتسارع مابين 1962و 1965 حيث ارتفع عدد العمال إلى 33.591 أي بنسبة 40 % من مجموع المأجورين. وقد بدأ التحول يدفع باليد العاملة لصالح القطاع العام لما بدأت الأزمة تمس القطاع الصناعي. وبحلول سنة 1979، شغلت الدولة 54.151 شخص، أي ما يزيد عن 50 % من المأجورين في السنغال. وبذلك حل القطاع العام محل القطاع الخاص كمشغل أول.

منذ سنة 1962 إلى غاية 1979، عرفت الحكومة تعاظما في مستوى التشغيل. وبصفة مطلقة ظلت الدولة المشغل الرئيسي طوال هذه المدة، بحيث وفرت الشغل لجميع حاملي الشهادات تقريباً، ولم تكن تشترط الكفاءة المهنية لأن الهدف كان هو ملأ الفراغ الذي خلقه خروج المستعمر. وقد سارع أصحاب القرار إلى سد كل الاحتياجات البشرية لتأسيس تطور اقتصادي واجتماعي سريع[19].

إن الاتجاه الذي أخذته القوة العاملة المأجورة ليفسر جلياً سبب نزولها مقارنة مع باقي الساكنة النشيطة مابين 1957 و 1989، حيث كانت تمثل نسبة 7.62 % ونزلت إلى النصف تقريباً سنة 1979 بنسبة 4.26 %. هذا الانكماش استمر بعد ذلك وبلغ 4.1 % سنة 1983، ثم 3.1 % من مجموع العمال النشيطين سنة 1989. يؤكد هذا المقياس من جهة عدم قدرة النظام الاقتصادي الجديد على امتصاص موجة اليد العاملة التي تملأ سوق الشغل، ومن جهة أخرى صغر حجم الطبقة المأجورة مقارنة مع ضخامة سوق الشغل ككل.

إن حجم الساكنة النشيطة والتطور الذي عرفته طوال الخمسة عشر سنة الأخيرة يدلان على سوء التوزيع بين اليد العاملة الحضرية في القطاعات النظامية وباقي اليد العاملة في القطاع غير النظامي Informal. ففي مابين 1976 و1988، تزايدت الساكنة النشيطة بشكل ملفت جداً، 10 سنوات فما فوق والبالغين سن العمل، حيث ارتفعت من 1.960.000 إلى 2.308.490. تمثل الساكنة الحضرية النشيطة من هذا الرقم نسبة 27 % سنة 1988 مقابل 6 % سنة 1960. وتتكدس في دكار لوحدها

[19] Sar Mbaye, *Etude sur la sociodynamique de l'emploi au Sénégal*, Dakar, DIRE, Janvier, 1990, p. 5.

1.096.344، أي بتركيز 70% من مجموع اليد العاملة النشيطة في المدن، والتي تنقسم على الشكل التالي: 556.267 من الذكور أي نسبة 50.7 % و 540.077 من الإناث أي نسبة 49.3 %. أما نسبة المشتغلين من العمال النشيطين في دكار فتصل إلى 585.222 شخص أي بنسبة 53.4 %. حاليا، انخفض هذا العدد من المدمجين في الشغل بدكار إلى 442.132، حيث أصبح عدد المطرودين من العمل 143.090 شخص أي نسبة 25 %. وتمثل نسبة الذكور من الطبقة العاملة الباقية 30.2 %، والإناث 36.16 %. أما نسبة العاطلين من مجموع البالغين سن العمل في دكار فتصل 46.6 %. هذه النسبة تتكون أساسا من ربات البيوت (40%)، والتلاميذ (49%)[20].

هذا التوزيع السكاني بين العاملين وغير العاملين يعكس العبء الكبير الذي يتحمله العاملون، بحيث نجد الواحد منهم يعيل شخصين على الأقل[21]. وفي دراسة قادها المعهد الأساسي لإفريقيا السوداء IFAN ومكتب البحث العلمي والتقني لما وراء البحار ORSTOM سنة 1989 [حاليا معهد البحث من أجل التنمية IRD (فرنسا)]، كشفت أن كل مشغل يعيل 2.7 أشخاص. وبالنسبة لبعض الفئات السوسيو-اقتصادية، فإن هذا العبء قدر ب 3.5 أشخاص لكل عامل[22].

إن عدم قدرة المحيط الاقتصادي على تلبية طلبات التشغيل، وارتفاع معدل البطالة دفع إلى بذل جهود لفك هذه المعضلة. وتعتبر أزمة حاملي الشهادات العليا ترجمة واضحة على انخفاض مستوى التشغيل.

إن ظهور خريجي المدارس التقنية في سوق العمل لم يجلب أي اهتمام يلاحظ. ففي البداية، تم إدماجهم ضمن القوة العاملة بفضل وجود قطاع شبه خاص يتكون من شركات في المجال القروي، مثل المكتب الوطني للتعاون والتقدم (ONCAD). ولقد تمكن هذا المكتب من تشغيل حوالي 6000 عامل قبل تفكيكه سنة 1981.

---

[20] Commissariat Général à l'Emploi & de la prévision & de la statistique, *Rapport définitif de l'Emploi, sous-Emploi, Chômage en milieu urbain*, Avril/Mai 1991, Région de Dakar.

[21] Thiam Khadidiatou Tall, « Remodelage de l'environnement urbain à Dakar : Analyse des pratiques spatio-économiques des femmes sénégalaises », in *Publications du Centre du Sahel*, Québec, 11-12 mars 1993.

[22] ORSTOM & IFAN, *L'insertion urbaine : le cas de Dakar*, Dakar, mars, 1992.

3- مرحلة إعادة الهيكلة

تعتمد المقاربة السياسية الجديدة التي انطلقت سنة 1979 في شأن إصلاح وضع الشركات الشبه خاصة بتخفيض عدد العمال أو الموظفين الإداريين، إضافة إلى الانسحاب التدريجي للحكومة من سوق الشغل وتعديل قوانين الشغل[23].

- التعديل بتخفيض عدد العمال

منذ موافقتها على برنامج الإصلاحات سنة 1979 بناءً على شروط المؤسسات العالمية المانحة (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي)، قررت الحكومة، بصفتها المشغل الأول، وضع سلسلة من المقاييس لتخفيض التكاليف، حيث تمثل الأجور 60 % من النفقات الجارية. ويتكون مشروع "التعديل من خلال القوة العاملة" من عدة عناصر:

1. أخذ حصص نسبية من رواتب الموظفين مع مراقبة صارمة لمستوى التشغيل في العديد من الإدارات الوزارية؛
2. عدم تعويض الموظفين المتوفين أو المتقاعدين بموظفين آخرين؛
3. المراقبة الصحية للموظفين الحكوميين؛
4. إدخال إصلاحات على ملفات الإدارة المدنية.

وقد تم وضع وحدة لمراقبة مذكرات الأجور في البداية تحت إشراف مكتب الوزير الأول قبل تحويلها إلى الكتابة العامة للرآسة. هذه البنية التي أصبحت مرصدا للقوة العاملة في القطاع العام تمت إحالتها على وزارة الدولة لعصرنة القطاعات الحكومية[24].

إلى غاية 1988، أفرز هذا النمط من التعديل نتائج متواضعة : رغم استقرار نسبة الموظفين وتجميد

---

[23] بالنسبة لإصلاحات قانون الشغل، أنظر :

- Ndiaye IssacYankhoba & Samb Moussa, Neutralisation ou flexibilisation du droit du travail : de l'ajustement économique à l'ajustement juridique », in Fall Babacar, ed., *Ajustement structurel et emploi au Sénégal*, Dakar, CODESRIA, 1997, pp. 103-131.

[24] تبعاً لتغيير الحقائب الوزارية بعد الانتخابات التشريعية في مايو 1993، تم تحويل مصلحة الأجور إلى وزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط. ونلاحظ أن هذه البنية استعملت بشكل فوضوي لضبط حجم اليد العاملة اعتماداً على النفوذ السياسي لمختلف الفاعلين السياسيين داخل الحكومة.

الأجور، فقد ارتفع جدول الرواتب بمعدل 8 إلى 10% في السنة، حيث كان هناك 67.000 موظف بتكلفة سنوية تبلغ 110 مليار فرنك. وفي سنة 1989، أدت الرغبة في التخفيف من هذا الثقل إلى خلق عملية جديدة سميت بـ "المغادرة الطوعية" تقدم مجموعة من المحفزات لتشجيع الموظفين على التقاعد المبكر. هذا العرض الحكومي لقي إقبالا كبيرا من لدن بعض الفئات الوظيفة العمومية. وكانت الحصيلة إيجابية بالنسبة للإحصائيات، حيث بلغ عدد المغادرين 3772 ما بين 1990 و 1992، تقريبا الرقم الذي كان مرغوبا و هو 4300 [25].

ومع ذلك، ما زالت تحتاج هذه السياسة إلى تقييم، بحيث أنها لم تتأسس على دراسة شاملة لكشف مجموعة من المناصب التي تتقاضى رواتب شهرية بالإضافة إلى التأمين الاجتماعي مقابل إنجازات لا تفي بمطالب الإدارة. هذه النقطة تكشف مظهر المحسوبية الذي سيطر غالبا على التشغيل، مما يدفع إلى التساؤل حول ما إذا كانت هذه "السياسة العصرية" مدعومة أساسا برغبة قوية تهدف إلى المس بإحدى الثوابت الوطنية. إن العائق السياسي لا يسمح للحكومة بتطبيق سياستها التي تتمثل في أدنى عدد حكومي، أفضل حكومة.

بدءا من هذه النقطة، فإن كل الإجراءات التي تهدف إلى عقلنة الإدارة المدنية تبقى دائما في مرحلة "الإرادة الحسنة" خلال المفاوضات مع خبراء المؤسسات المالية العالمية. إن الموظفين يتجهون إلى البحث عن مداخيل أخرى من خلال العمل المؤقت في ميادين متعددة.

مع الانهيار الحقيقي للقدرة الشرائية في وسط الموظفين المأجورين، أصبحت الوظائف المزدوجة قاعدة تقليدية مسلم بها لإحداث توازن في مستوى المداخيل. وفي تعليق له على وقع تدهور الأجور بسبب برامج إعادة الهيكلة البنيوية يقول جون بيير لاشو "بالنسبة للعديد من الناس، تبقى الوظيفة العمومية الضمان الوحيد للمداخيل، بحيث تسمح لهم باستغلال

[25] المصدر: الكتابة الدائمة للجنة المكلفة بالمغادرة الطوعية، الوزارة المنتدبة لدى الوزارة الأولى المكلفة بعصرنة قطاعات الدولة.

الفرص التي تجلب المداخيل، لكنها لا تبشر بارتفاع المردودية"[26].

وعلى أي، فإن التدابير المتخذة حتى ذلك الحين تؤكد على جوانب القصور في نظام "الإصلاح عبر القوة العاملة". لقد كانت هذه الجوانب مصدرا للضغط الاجتماعي الذي أرغم الدولة على تقديم تنازلات بحسب المناخ السياسي والأوضاع الاجتماعية، إضافة إلى ضغط العمال المنخرطين في حركات نقابية: مثل موظفي القطاع الصحي وموظفي قطاع التعليم خصوصا.

لقد أثارة أزمة التشغيل ارتفاعا في نسبة ما يسمى بالقطاع غير الرسمي الذي أصبح مع مرور الوقت الموفر الأول لفرص الشغل، و بذلك تحولت ثنائية العام / الخاص إلى ثلاثية العام / الخاص / غير الرسمي. مع ظهور غير هذا الأخير خلال سنتي 1987 و 1988، و الدور الذي لعبه في الاقتصاد العصري، حدثت قطيعة مع البنية الكلاسيكية لهذا الاقتصاد. ويبين جدول تقسيم الساكنة النشيطة ما بين 1986 و 1991 أن 60 % من المشتغلين ينشطون في القطاع غير الرسمي[27]. ويمثل القطاع العصري بالكاد 17.8 %، وذلك بسبب الانعكاسات السلبية لسياسات الإصلاح البنيوي. والظاهر أن الاقتصاد السنغالي كان يتجه أكثر فأكثر إلى الاقتصاد غير الرسمي. لكن فيليب بوكيير يؤكد أن التشغيل غير الرسمي عموما (المأجورين غير الرسميين وذوي المهن الحرة) لا يعوض بشكل كامل التشغيل الرسمي[28]. من ناحية أخرى، فإن هذا القطاع ساهم بشكل كبير في توفير فرص الشغل رغم كونه لا يشكل علاجا نهائيا لأزمة الشغل التي تزداد مع ازدياد نسبة البطالة.

- سيطرة البطالة على سوق الشغل

إن الإيقاع الذي ترتفع به نسبة البطالة غير معروف، لكنه لا يتماشى مع مستوى ارتفاع القوة العاملة. في

---

[26] Lachaud Jean Pierre, le Désengagement de l'Etat et les ajustements sur le marché de travail en Afrique francophone, Genève, IIES, série de recherche N° 96, 1989, p. 30.

[27] أنظر الفصل الثاني من هذا العمل.

- Niang Abdoulay, le secteur informel : un recours à la crise de l'emploi.

[28] Bocquier Philippe, « les mutations du marché de l'emploi dans les pays en développement : le cas d'une ville ouest africaine », Montréal, 10 septembre 1991, *Publication Villes et Développement*, groupe Interuniversitaire de Montréal, p. 18.

سنة 1960، بلغ معدل البطالة في المتوقع 6.8 % في صفوف 255.728 من السكان النشيطين في المدن و16 % من اليد العاملة على صعيد السنغال. هذا المعدل يمكن تفسيره بالدور الذي لعبته الحكومة كمسيطر أول على سوق الشغل، وكذلك بإخفاء الوجه الحقيقي للبطالة عبر استخدام المتطوعين لسنوات عديدة. وسبب هذه الوضعية إما تراجعات في الميزانية وإما إفلاس الشركات الصناعية والتجارية. وهناك عامل آخر وهو عودة العديد من عمال الإدارة المدنية والمسيرين الاقتصاديين من الدول المجاورة إلى بلدهم السنغال، وذلك بعد حصول هذه الدول على استقلالها ورغبتها في تعويض الموظفين السنغاليين بموظفين مواطنين.

لقد كانت سنة 1964 سنة متميزة في ارتفاع عدد العاطلين رسميا، أي الأشخاص الذين حصلوا على عقدة عمل على الأقل مرة واحدة في حياتهم ثم فقدوا مناصبهم لسبب من الأسباب، ولم يتمكنوا بعد ذلك من الحصول على وظيفة كانت براتب أو بدونه. وقد عد مكتب التأمين الاجتماعي للشغل 1.177 عامل تم تسريحهم بسبب ضعف حجم الإنتاج. فوق كل ذلك، وبسبب الخطوات المتخذة للتخفيض من أعداد الجيش الفرنسي، ثم تسريح 2500 جندي سنغالي أضيفوا إلى سوق الشغل.

إن الارتفاع الضخم في البطالة الذي مس دكار يؤكد على الدور الذي لعبته منطقة الرأس الأخضر في استقبال مجمل القوة العاملة القروية التي تقصد العالم الحضري بحثا عن عمل. ففي سنة 1964، توقع مكتب الطاقة البشرية بأن هناك 60.000 عاطلا عن العمل[29]. وارتفع معدل البطالة من 11.2 % سنة 1970 إلى 14.9 % سنة 1976. ويعتبر هذا المعدل مرتفعا بالمقارنة مع الفترة مابين 1960 و 1970.

بدأت هذه الظاهرة تتضح منذ بداية تراجع دور الدولة داخل سوق الشغل سنة 1980. ومما لا شك فيه أن خطورة هذه الوضعية تترجمها النسبة الهزيلة في تشغيل خريجي المدارس التقنية والكليات لدى القطاعين العام والخاص. وتبين الإحصائيات سرعة

[29] Ministère de l'Information et du Tourisme : *le Sénégal en marche : le Code du Travail*, Dakar, 1965, p. 733.

تطور البطالة في صفوف الشباب المتخرجين، بحيث انتقل العدد من 820 سنة 1984 إلى 2500 سنة 1989.
إن الدلالة التي يحملها هذا التغير المأساوي تفوق هذه الأرقام، ولذلك ارتفعت العديد من الأصوات ضمن صناع القرار تشجب هذه الوضعية. ويعتبر هذا النوع من البطالة مؤشرا قاطع عن الأزمة التي أصابت القطاع التعليمي (فجوة بين التدريب والتوظيف) والطبيعة السلحفاتية البطيئة للاقتصاد غير القادر على احتواء النخبة الحاصلة على الشواهد العليا من الجامعات والمدارس المتخصصة.
أصبح هذا الانتشار للبطالة وسيلة تترجم الضيق الاجتماعي الذي خلقته سياسات الإصلاح البنيوي، مما حدا بصناع القرار والباحثين الاجتماعيين إلى العمل على تحديد المعدل الحقيقي للبطالة ومستوى التشقق الحاصل في سوق الشغل.
وجاءت أول المبادرات تركز على فهم البطالة من خلال الإسهاب الذي تعرفه أزمة العالم الحضري بسبب التوتر الحاصل داخل سوق الشغل. ومن المؤسف أن النسب المتوفرة في هذا المجال تقريبية فقط. ففي مابين سنوات 1976 و 1986، وحسب الإحصائيات التي أعلنت عنها وزارة الاقتصاد والمالية، فإن مستوى البطالة قدر ب 27 % مع التمييز بين الساكنة البالغة سن العمل (تقريباً 65 % من مجموع الساكنة) والساكنة العاملة فعلاً (تقريبا 38.5 % من مجموع الساكنة)[30]. هذا التقدير الأولي يعطي فكرة حول حجم العاطلين وغير القادرين عن العمل.
ويشكل الجدول أسفله مؤشرا آخر عن البطالة يبين نسبة العاملين في كل 100 نسمة من الساكنة.

الجدول 03: اتجاهات التشغيل في كل 100 نسمة[31].

السنة	النسبة
1969/70	27.3
1974/75	26.7
1984/85	27.8
1988/89	22.8

[30] Sar Mbaye, op. cit. p. 10.
[31] *Tableau de bord annuel de la situation sociale au Sénégal*, édition 1990, annexes statistique, p. 29.

يبين الجدول بوضوح تراجع نسبة العمل خلال مر السنين فحين كان 28 % من السكان يتمتعون بشغل سنتي 1969-1970 ويعيلون 72 آخرين، أضحى 28 من كل 100 شخص حاصلين على عمل ويعيلون 78 آخرين سنة 1988/70، انخفض العدد إلى 23 منصب لكل 100 فرد بعد ذلك. هذا الانخفاض في نسبة التشغيل يعطي الصورة الحقيقية لمستويات البطالة والضغط المتزايد على سوق الشغل.

إن تدبير اتخذته الحكومة لأخذ صورة واضحة عن سوق الشغل في دكار وخصوصا معدل البطالة، تم تسجيله في أبريل/ ماي 1991 لما قادت معاينة حول "العاملين، العاطلين، والعاملين في وظائف لا ترقى إلى طموحاتهم في المناطق الحضرية – منطقة دكار[32]." والنتيجة العامة التي جاءت بها هذه المعاينة بالنسبة لمعدل البطالة هي 24.4% - 23.2% في صفوف الرجال و26.6 في صفوف النساء. أثبت هذه النسبة على أن مشكلة البطالة ازدادت سوءاً ومست أساساً الشباب والنساء. لكن هذا المعدل يطرح العديد من التساؤلات، بحيث مس فقط العاطلين عن العمل والباحثين عنه. وبإقرارهم عدم إدخال العاطلين غير الباحثين عن العمل في الإحصاء، أراد الإحصائيون إخفاء خطورة الظاهرة[33]. هذا التصور له أهداف إيديولوجية تنوي تحريف الصورة الحقيقية للبطالة، وهو تصور لا جدوى منه في السنغال. كان من الواجب على أصحاب القرار إظهار المعدل الحقيقي للساكنة العاملة الذي هو 30 %. ومع ذلك فإن هذا المعدل يقارب ذلك الذي قدره نموذج RAPID III (مصادر حول تحليل الساكنة وأثرها على التطور) تحت رعاية وزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط. هذا النموذج قيم معدل البطالة في 27.7 % سنة 1988. لكن رغم التحسن الطفيف الذي حصل في نسبة البطالة بنزولها

[32] Commissariat Général à l'Emploi & de la prévision & de la statistique, *Rapport définitif de l'Emploi, sous-Emploi, Chômage en milieu urbain*, Avril/Mai 1991, Région de Dakar.

[33] – السؤال الذي يبقى مطروحا هنا هو: كيف أثر السياق الذي سبق الانتخابات على المنهجية التي اختارها أصحاب التقرير؟ وعلى أية حال، لقد تم تأخير نشر هذه النتائج لتجنب ما يمكن أن تخلفه من أثر على المشهد السياسي حينذاك.

نحو معدل 24.4 %، فإن هذه الظاهرة ارتفعت بشكل مهول منذ سنة 1976.

الجدول 04: توزيع معدل البطالة حسب الجنس والسن، 1976-1991.

السنة	الذكور	الإناث	الشباب
1976	17.6	12.0	28.5
1988	23.5	23.1	33.4
1991	23.2	26.6	31.9

تعتبر فئة الشباب المتراوحة أعمارهم مابين 20 و 24 سنة أكثر الفئات تأثرا بالبطالة بمعدل 34.6 %. وفي نفس الفئة العمرية من الشباب دائماً، نجد النساء أكثر تضرراً من الرجال حيث بلغ معدل البطالة في صفوفهن 44.3 %.
وبغض النظر عن هذا المعدل فإن نسبة البطالة في السنغال مرتفعة جداً. ويزيد الأمر تفاقماً مع حركة التمدين في الدول الإفريقية التي تجعل عروض الشغل مرنة جداً. وتعتبر مدينة دكار خير مثال على هذا الواقع.

- اتساع المجال الحضري لدكار سبب في عدم استقرار سوق الشغل.

تعتبر حركة التمدين في إفريقيا جنوب الصحراء ظاهرة مثيرة للقلق، لأن النمو الديموغرافي السريع داخل المدن يتم دون أدنى علاقة مع نمو القدرات الإنتاجية والاقتصادية، كما أن نمو البنية التحتية في المدن لا يتماشى مع الإيقاع السريع للتكاثر البشري. ففي إفريقيا المستقلة، لا يعتبر التكاثر السكاني في المدن نتيجة مباشرة لتفاقم الأوضاع المعيشية في العالم القروي التي تتمثل في الأزمة الفلاحية. "إن المدن الكبيرة في إفريقيا وأمريكا تضم جمهورا من العاطلين الباحثين عن العمل يتكدسون في الأحياء المزدحمة. هؤلاء العمال يتجددون باستمرار: فبينما يحصل البعض على مناصب شغل ويعود الآخرون إلى قراهم يتدفق مهاجرون جدد ليزدادوا على الساكنة الكثيفة في المراكز الحضرية[34]."

[34] Latil Marc, op. cit. p. 20.

وتعتبر مدينة دكار وضواحيها (بارسيل أسيني، بيكين، كيديواي) أحسن مثال على تطور الساكنة الحضرية.

الجدول 05: ساكنة دكار، 1955-1992[35].

1955	38.600
1960	374.700
1976	813.317
1988	1.490.400
1992	1.735.000

في مابين 1976 و 1992، سجلت دكار معدل مرتفع في زيادة ساكنتها ب 4 % سنوياً، أي بارتفاع سنوي يصل إلى 50.000 شخص. في الواقع، ساهم المهاجرون من المدن الأخرى في البلاد في هذا الارتفاع، بحيث تصل حصة دكار من مجموع المهاجرين إلى 30 %، أي أن في كل سنة تستقبل دكار 36.000 شخص. ويعتبر ذلك عاملا رئيسيا في الضغط الكبير الذي يعاني منه سوق الشغل. نجد هذه الوضعية كذلك في أغلب العواصم الإفريقية، وجميع دول العالم الثالث. ففي سنة 1979 سجلت أبيدجان ارتفاعا في المهجرين بنسبة 80.000 مهاجر سنوياً[36]. وتأتي العاصمة مكسيكو في القمة حيث تعيش يومياً وضعية مأساوية باستقبالها 2000 مهاجر في اليوم، بينما تفتقر إلى الحيوية الاقتصادية لتخفيف الضغط الشديد على سوق الشغل.

ظلت دكار قبلة للمهاجرين لعدة عقود، وذلك بفضل موقعها الاستراتيجي ووضعها الإداري (عاصمة إفريقيا الغربية الفرنسية سابقا، وعاصمة السنغال منذ 1958) وكذلك لحسن بنيتها التحتية. وحسب إحصائيات 1974/75، تركزت في دكار 88 % من المشاريع الصناعية و80 % تقريبا من مناصب الشغل في القطاع العصري. وحدها منطقة الرأس الاخضر تضم 71.5 % من العمال المأجورين، وتتمركز فيها 83 % من فاتورة الأجور.

[35] Thiam Khadidiatou Tall, op. cit & «La taudisation de la Médina de Dakar » in *Historiens et Géographes du Sénégal*, 4-5, 1989.

[36] Antoine Philippe & Savané Landing, « Urbanisation et migration en Afrique », *Conférence UEPA,* Nairobi, 1990, p. 14.

في سنة 1988 كان 80 % من السكان الحضريين يعيشون في دكار فقط. وقد انتقل معدل التمدين من 34 % سنة 1976 إلى 39 % سنة 1988، والسبب وراء هذا التفاوت كون توزيع الساكنة القروية لا يتوقف على الإمكانيات الفلاحية في الأرياف. هذه الوضعية لا تسمح بإقرار سياسة عقلانية لاستعمال اليد العاملة عبر تحسين القدرات الإنتاجية في الأرياف. ويفسر ذلك الأثر الضعيف لهذه المناطق على سوق الشغل عكس العاصمة دكار.

- إغراق سوق الشغل بالعمال.

منذ سنة 1960، تميزت عروض الشغل بالمرونة لأسباب عديدة:

- في البداية، هناك التكاثر السكاني القوي في السنغال مثلها في ذلك مثل باقي دول العالم الثالث. يعبر على ثقل هذا العبء، نسبة ارتفاع اليد العاملة التي انتقلت من 479.084 سنة 1957 إلى 3.541.088 سنة 1989، أي بمعدل زيادة 95.687 يد عاملة في السنة. وفي مابين 1960 و 1988 تضاعف العمال في المدن ب 4.5، بارتفاع من 16% إلى 27% من مجموع القوة العاملة.
- زاد الجفاف الذي ضرب المنطقة سنة 1969 من تعميق المشكلة بالنسبة للقطاع الفلاحي الذي يعتمد على زراعة الفول السوداني، بمعدل إنتاج يقارب 500.000 طن في السنة. وكنتيجة مباشرة لذلك انخفض دخل الأسرة القروية. هذه المعاينة تهم العديد من الدول المجاورة الأخرى التي عرفت انخفاض سوق الشغل في المدن.

في مابين 1976 و 1981، تم إغراق سوق الشغل بمتوسط 45.540 باحث عن العمل إضافي سنويا، مع الأخذ بعين الاعتبار المتقاعدين والأموات. 55 % تقريبا يعيش ثلثهم في المدن.

وفي سنة 1989، وصل عدد الباحثين عن العمل الجدد 100.000 في السنة، أغلبهم لا يتوفر على أدنى مهارة

مهنية[37]. ويدخل ضمن هؤلاء عدد كبير من المبعدين العائدين من موريتانيا بدءاً من أبريل 1989. لذلك أصبح من السهل جداً تقييم خطورة الوضع نتيجة لهذا التدفق غير المتوقع لحوالي 70.000 من البشر. وبالرغم من اقتحام المواطنين السنغاليين لمحلات الموريتانيين، فإن ذلك لم يخفف من الضغط على سوق الشغل، بل ازداد حدة مع عودة مبعدين آخرين من زامبيا وليبيريا.

الجدول 06: عروض العمل واتجاهات الطلب، 1980-1990[38]

السنة	الطلب	العرض	العرض/الطلب%
1980	10.583	762	7.20
1982	10.585	1.590	15.02
1984	7.035	1.222	17.37
1986	10.679	714	6.68
1988	17.336	664	3.83
1990	10.373	323	3.11

هذا التطور في العرض والطلب يؤكد على ضعف تحكم وزارة الشغل في تثبيت الباحثين عن العمل. لكن هذا الجدول يكشف كذلك عن توجه غير متوازن مع معدل ضعيف في التشغيل. كما يعكس استفحال انعدام هذا التوازن مع بداية 1988، عندما تقرر تجريد وزارة الشغل من سلطتها في تنصيب الموظفين.

وبعبارة أوضح، يدل هذا الجدول على أن سوق الشغل في السنغال شوهت تصور السوق بمعناه الواسع. لقد دخلت لعبة العرض والطلب في متاهة العلاقات الشخصية، بحيث توزع المناصب الجديدة في الشركات داخل شبكة "من يعرف من"[39]، لذلك أصبحت المحسوبية قاعدة عامة أدت بنسبة 71 % من الباحثين عن العمل

---

[37] Berg Elliot Associates, 1990, pp. 112-114.

[38] المصدر مكتب القوة البشرية، دكار.

[39] مقابلة مع السيدة نداي ديالو Ndèy Diallo ، مفتشة الشغل ومديرة IPRESS، دكار، 27 مارس 1992.
ولتدعيم نفس الرأي مقابلة مع السيد ثييرنو لاي Thierno Ly، رئيس قسم إحصائيات الشغل بوزارة الشغل والتأهيل المهني، أجريت المقابلة يوم 2 أبريل 1992 بدكار.

إلى الاعتماد على شبكة العلاقات الاجتماعية. وتبين التجربة أن حظوظ صاحب الطلب في العمل تتوقف على النفوذ الاجتماعي أو السياسي لزبونه الذي إما يودع له الطلب أو يموله له.

لقد سيطرة هذه الوضعية على سوق الشغل خصوصا منذ نهاية " فترة التوظيف الكلي" التي خصصتها الدولة لفائدة حاملي الشهادات. في الواقع، إن المؤهلات الاحترافية – وحتى التخصص أحيانا- لم تعد مجدية في التشغيل مع القطاعين العام والخاص. ويعبر على ذلك ضعف معدل إدماج المتخرجين من المدارس التقنية العليا (المدرسة الوطنية للتكنولوجيا، المدرسة المتعددة التخصص للهندسة بثييس، المركز الوطني للتكوين المهني، الجمعية السنغالية للتعاون والتكوين والإدماج).

وفي جدول يصف إدماج خرجي الجمعية السنغالية للتعاون والتكوين والإدماج (ASAFIN)، تبين أن هناك ثغرات في معدل التشغيل: فبينما سجل انخفاض معدل البطالة في مجال البناء والكهرباء وقطاع التجهيز، ظلت عروض الشغل جد محدودة في الميدان الميكانيكي وقطاع الخدمات (المحاسبة والسكرتارية). وفي محاولة للتعامل مع المعدل الضئيل للتشغيل في صفوف المتخرجين منها، اضطرت الجمعية سنة 1990 إلى إدخال برنامج جديد في مقررها ويسمى " المساعدة على تسيير المقاولات". هذا البرنامج يحتوي على 15 وحدة تدريبية على الأنشطة المنتجة تمنح الفرصة ل 50 شخصا للشروع في ميدان الأعمال، في حين تعلمهم حب العمل كمفتاح للنجاح[40]. هذا التحول في التوجيه يعتبر استجابة لضخامة سوق الشغل.

حالياً، لم تعد المؤهلات المتفاوتة للباحثين عن الشغل عاملا للتمييز بينهم، بحيث نجد عدد كبير منهم يعملون جنبا إلى جنب مع العمال الماهرين والمشرفين الملاحظين وكذلك المسيرين الكبار.

وجدير بالقول أن مجال المهارات التقنية كالإلكترونيات يظل شقاً أساسيا لمتطلبات التصنيع،

[40] مقابلة مع السيد طالا كان Talla Kane، مدير الجمعية السنغالية للمساعدة والتكوين والإدماج، دكار، 4 أبريل 1992.

ومع ذلك لا يزال التشغيل يعتمد على العلاقات الشخصية.
يعتبر قطاع التعليم من أقل القطاعات التي يسهل من خلالها معرفة ميكانيزمات سوق الشغل. ومن الواضح أن هناك فائضا في نسبة فرص الشغل في هذا القطاع، وخصوصا التدريس في المستويين الإعدادي والثانوي. ويتخرج الأساتذة لهذا الغرض من جامعة دكار بكلياتها الثلاث : كلية الآداب، كلية العلوم، وكلية العلوم والتقنيات. لكن خطط الإصلاح البنيوي قلبت وضعية اتجاهات العرض والطلب في هذا القطاع.
وحسب الإحصائيات التي قامت بها المديرية العليا للتعليم، نلاحظ أن من مجموع 25.000 شاب متخرج يتم إدماج حوالي 4000 شاب فقط في النظام الاقتصادي الجديد. ويعكس هذا التباين الكبير خطورة البطالة المتفشية في صفوف الشباب حاملي الشهادات. هذا الأمر أصبح متردداً على الأفواه في كل مكان : إن الحصول على شهادة جامعية أو دبلوم للتقنيات العليا لا يضمن الحصول على منصب شغل في السنغال.
هذا يعني أن خريجي الجامعات مرغمين على الالتحاق بصفوف جمهور العاطلين، وهي وضعية يتخبط فيها العالم الثالث بكامله. ويدل ذلك على فشل سياسات تخطيط الموارد البشرية أو فقط قلة بعد النظر.
إن ظاهرة تدفق اليد العاملة القروية إلى المدن وبالخصوص نحو دكار تم التفطن لها منذ سنة 1966. في ذلك الوقت تم التعامل بفتور مع مسألة انعكاس التوسع الديموغرافي على التطور، وذلك من خلال استراتيجيات ومقاييس لضبط عائدات التطور. ويمكن القول إنه كان لزاما على المخططين التخلي عن قدرات ما يسمى بالقطاع العصري.
لقد كان المخطط الخامس (1977-1981) واضحا في هذه المسألة : "إن القطاع العصري غير قادر بعد على توفير الوظائف المأجورة بالعدد الذي يكفي لامتصاص فائض القوة البشرية ... سنعتمد على القطاع التقليدي غير الممنهج لرفع الضغط على سوق الشغل... والحقيقة تبقى أن نسبة عروض الشغل الإضافية، إما بسبب التوسع الديموغرافي أو بسبب إيقاع التمدين، لا تتماشى مع القدرة الاحتوائية للقطاع العصري في الاقتصاد. ويضطر نصف الشباب على

الأقل داخل سوق الشغل إلى البحث عن العمل في القطاع غير الممنهج داخل المدن"[41].
هذا البيان يكشف محدودية القطاع "العصري" في مواجهة الضغط الديموغرافي، وهو اعتراف بالمأزق الذي وصلت إليه السياسة الوطنية في الشغل التي تأسست، من جانب واحد، على النظام الرسمي لدفع الرواتب. إن السماح بانتشار القطاع غير الرسمي يعتبر في الواقع استنجاداً بهذا القطاع لتخفيف الضغط المفرط لليد العاملة على سوق الشغل.

خاتمة.

إن الاستمرار اعتمد لاقتصاد لمدة طويلة على الفول السوداني، إضافة إلى حاجات النظام الاستعماري خلق منذ البداية قوة عاملة تشترط المال مقابل خدماتها. كما أدى إلغاء الأشكال العديدة للتشغيل الإجباري إلى سهولة تشكل سوق الشغل بالرغم من بطء تكون محيطها لعدة أسباب منها عدم استقرار مستوى الشغل والتعديل التدريجي لقوانين الشغل.
لقد كان هناك تقلب تلقائي ومستمر بين العرض والطلب، نتج عنه نقص غير حاد في فرص الشغل طوال الموسم الزراعي. واستمرت هذه الوضعية إلى غاية الستينات. بعد ذلك ضعف القطاع الخاص، وخصوصا قطاع التصنيع، وأصبح عاجزاً على سد كل الطلبات على العمل داخل سوق الشغل، مما سمح للدولة بتعويض القطاع الخاص وأصبحت المشغل الأساسي في البلاد. لكن مع ظهور أزمة 78/1977، بالإضافة إلى التطور الديموغرافي السريع وارتفاع حركة التمدين، تضاعفت نسبة عروض العمل من طرف العمال بعدة مرات. ومع بداية الثمانينات ظهر اتجاه جديد مصدره عزم الدولة الخروج من سوق الشغل بنهجها سياسة "التعديل عبر اليد العاملة"، وهي سياسة أثبتت فشلها في معالجة مشكل البطالة.
وعلى العكس من ذلك، استفادت الساكنة النشيطة من خلق محيط يشجع على المبادرات الفردية المتمثلة في المقاولات، وأنشطة اقتصادية أخرى جعلت منها عنصرا

[41] République du Sénégal, *Vème Plan Quadriennal de Développement Economique et Social (1 juillet 1977 – 30 juin 1981),* Dakar - Abidjan, NEA, 1977, pp. 20-21, 25 ; (Senegal's 5th four-year Plan for economic and Social Development, 7/7/77 – 6/30/81).

مساهما في مسلسل الإنتاجية عوض الاستسلام والسلبية. ويعتبر هذا الطور أهم درس تم تعلمه من برنامج تمويل الاستثمار من أجل تطور اقتصادي واجتماعي FIDES، لما قامت الحكومة الاستعمارية بتشجيع الثورة الصناعية بتقديم قروض للشركات مع الإعفاء الضريبي وتخفيض تكاليف الطاقة.

لو أن الدولة قامت الآن بالتخلي عن مداخيلها المباشرة أو غير المباشرة في سياستها المالية[42]، وكذلك منع بعض الشركات من احتكار المنتوجات الإستراتيجية (الاسمنت، السكر، الأرز، الماء، الكهرباء، النفط، ...)، لكان المناخ الاقتصادي العام أوفر حظا لخلق فرص للشغل والمبادرات الفردية، وبذلك يتم إنعاش الاقتصاد والاستهلاك الوطني. بدلا من ذلك، يشتغل الناس في قطاع الخدمات المنتشر دون اعتباره انتعاشا حقيقيا للاقتصاد السنغالي[43].

هذه الوضعية تظهر أكثر حالة الفساد التي تميز سوق الشغل في السنغال، وتلقي الضوء على قصور القطاع "العصري" في اقتصاد يعتمد على الفلاحة وعلى التقلبات المناخية. إن عدم التوازن بين العرض والطلب يتحكم في سوق الشغل ويزيد من الضغط المستمر بسبب ارتفاع مستويات البطالة. والنتيجة أن القطاع غير الرسمي أصبح الخيار الوحيد لرفع هذا الضغط. لكن السؤال يبقى إلى متى ستستمر هذه الوضعية، خصوصا وأن المعلومات المتوفرة حول عدد العاملين في القطاع العصري، ومستوى البطالة وقدرات القطاع غير الرسمي غير مريحة حتى الآن.

[42] Amadou Talla Guèye, « Impacts du programme structurel d'ajustement sur l'emploi au Sénégal », in Programme structurel d'ajustement sur l'emploi au Sénégal, GNT CODESRIA – PAGD, Dakar, juin1992.

[43] ORSTOM & IFAN, op. cit., p. 104

4- النساء والحياة السياسية السنغالية
أرام ديين و ثيومب سامب:
وجهين سياسيين نسائيين، 1945-1996*.

مقدمة.

ناذرا ما يقدم المؤرخون السنغاليون صوراً لحياة زعمائهم السياسيين. والأمثلة الموجودة في هذا الباب قليلة، وقد خصصت لأشهر الزعماء الرسميين أو رؤساء الأحزاب الكبرى في السلم السياسي الوطني. لذلك نهدف من خلال كتابتنا لهذه الورقة مخالفة هذا الاتجاه، بحيث سنقوم بتحليل المسيرة السياسية لوجهين سياسيين تركا بصمات على تطور المشهد السياسي السنغالي: أرام ديين Arame Diene وثيومب سامب Thioumbe Samb.

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة مقابلات والحوارات التي أجريت مع الزعيمتين موضوع الدرس. وقد تم تجميع هذه الشهادات التي أدلتا بها خلال هذه المقابلات سنوات 1994 و1995 و1996، ضمن مشروع مشغل التاريخ الشفوي التابع لجامعة الشيخ أنطا ديوب Cheikh Anta Diop بدكار.[1]

اعتمدت منهجية تجميع هذه الشهادات على المناقشة الحرة بطرح فكرة رئيسية ومناقشتها تدريجيا. ولتسهيل سير الحوار، أعطيت الفرصة للسيدتين لكشف الدور الذي لعبته كل واحدة منهن في أحداث معينة من حياتهن. وكانت الغاية من اللقاءات الأولى هي تحديد أهداف المقابلات ونتائجها المتوقعة، وكذلك خلق جو من الثقة المتبادلة بين المستجوبتين وأعضاء فريق البحث.

---

* تم تقديم هذه الورقة سابقاً في الحلقات الدراسية التالية : " التاريخ الشفوي؛ كلمات وأصوات" نظمها المعهد العالمي لجامعة ميشيكان في بيلاجيو (إيطاليا)، تم في آن أربور ميشيكان (الولايات المتحدة الأمريكية). أتقدم بالشكر إلى دافيد ويليام كوهين، فريد كوبر والمشاركين الآخرين في الحلقات الدراسية على ملاحظاتهم القيمة واقتراحاتهم. وقد تم تنقيح هذا البحث ليستجيب لمواصفات النشر العلمي.

[1] Kane, A., 1994-1995, *FEMMES ET POLITIQUE : des récits de vie et/ou de pratiques de quelques militantes sénégalaises*, Mémoire de Maîtrise, UCAD.

لقد واجه المشروع عدة صعوبات أهمها ترجمة الروايات التي جمعت بلغة الوولوف Wolof (واحدة من اللغات السنغالية الوطنية) إلى اللغة الفرنسية. وبما أن ضيفتينا تجهلان القراءة والكتابة، وجدنا صعوبة في إقناعهن بمطابقة ما نكتبه على الورق لشهاداتهن الشفهية. وقد تمكنا مع ذلك، من تجاوز هذه المشكلة بتسجيل التصريحات في أشرطة والاستماع إليها عدة مرات.

من خلال هذه الشهادات، تمكنت كل من أرام دين وثيومب سامب من سرد "قصة حياتهن[2]"، وتقديم قراءة هامة لأبرز الأحداث التي ميزت مسيرتهن السياسية. وهي وثيقة تعيد بناء ذاكرة خصمين سياسيين اعتمادا على تلخيص مجموعة من السجلات.

لكي نتمكن من إظهار أهمية هذه الشهادات كمصادر أساسية، من المناسب جداً أن نذكر بسياق الحياة السياسية السنغالية التي ستساعدنا على فهم الطبيعة الفريدة لهاتين الشخصيتين وفحص مدقق لمسيرتهن.

سياق الحياة السياسية في السنغال.

بالرغم من كون السياسة السنغالية ظلت محصورة في الأقاليم الإدارية الأربع التي كانت تتمتع بالمواطنة الفرنسية، فإن هذه السياسة تعود بنا بعيدا في التاريخ. ففي سنة 1848، حصلت مستعمرة السنغال على حق انتخاب ممثل لها داخل البرلمان الفرنسي. لكن، منذ ذلك الوقت وإلى غاية 1914 كان يتم تقديم البيض والخلاسيين فقط للانتخابات التشريعية[3]. وفي سنة 1914، ولأول مرة، تم ترشيح أول رجل أسود كنائب برلماني سنغالي داخل قبة البرلمان الفرنسي واسمه بليز دياني Blaise Diagne. بعد وفاته سنة 1934، تم تعويضه برجل آخر وهو كالوندو ديوف Galandou Diouf الذي سيطر على المشهد السياسي إلى غاية 1941. وبعد

[2] Bougumil, J., 1987, « Le récit de vie entre la mémoire collective et l'historiographie », in F. Montal & J. Bougumil (sous la direction de), *Récits de vie et mémoires vers une anthropologie historique du souvenir*, L'Harmattan, 1987, pp. 213-246.

[3] Johnson, W., 1971, *The Emergence of Black Politics in Senegal: the Struggle for Powering in Four Communes de plein exercice*, California, Hoover Institution on War, Revolution and Peace.

الحرب العالمية الثانية وتحديداً في 7 مايو 1946، توسع الإطار الانتخابي بصدور قانون لامين كاي Lamine Guèye الذي يمنح حق المواطنة الفرنسية لكل الوطنيين في ما وراء البحار مما مكن من توسيع المجال السياسي.

لقد كان مجموع القادة السياسيين ينتمون إلى النخبة المثقفة المتخرجة من المدارس الفرنسية. ويتميز لامين كاي نفسه بكونه أول سنغالي احتل منصب النائب العام في السلم القضائي كما كان أول من حصل على شهادة الدكتوراه في القانون. كما أن موهبته في الخطابة وعلاقاته الاجتماعية تعتبران دعامتين قويتين جعلتا منه رجل دولة. بعده نجد أستاذ النحو المشهور ليوبولد سيدار سنغور، ثم الدكتور الشيخ أنطا ديوب والدكتور عبدلاي لي أول من حصلا على الدكتوراه في العلوم الإنسانية وكلاهما مؤرخين، جمعان بين الأنشطة السياسية والعلمية. وهناك ايضا كارولين ديوب، أستاذة حصلت على دبلومها من "مدرسة فتيات روفيسك" للتعليم الإعدادي والثانوي، وأول امرأة تصل إلى مجلس النواب السنغالي. وبما أن قلة قليلة من الفتيات هن اللواتي تلج المدرسة فقد كان الرجال هم المسيطرون على النخبة السياسية. لقد كانت المرأة قبل الاستعمار وخصوصا خلال الفترات الحرجة للدولة السنغالية تلعب دورا تقليديا يتمثل في الوساطة في نقل السلطة السياسية، أما الآن فقد أصبحت تتقلد مناصب عليا في سلم المسؤولية. لذلك تعتبر مرحلة الاستعمار فترة تألق وإشعاع للمرأة السنغالية في الميدان السياسي بالخصوص[4]. وتقول رخية فال Rokhaya Fall " بأن سيطرة الرجل على المشهد الثقافي سيزيد في الأخير من تهميش المرأة داخل المجتمع، وأن المرأة لن تتمكن من مرافقة الرجل في الاندماج داخل القطاع العصري. إن المرأة أبعدت من الوظيفة المأجورة ولم تلج المدرسة إلا ناذراً. وبإيجاز فإن دور المرأة سينحصر في المجال التقليدي لمدة

[4] Fall, R., 1992, « Femme et politique en Afrique : l'exemple du Sénégal », in *Yewwu Yewwu (pour la libération des femmes) – Femmes et crises politiques en Afrique*, Symposium Notes, unpublished.

طويلة[5]." إن الدور الحيوي المفترض أن تلعبه المرأة في المجتمعات الفقيرة وهو الفضاء السياسي[6]، والذي تم إعداده لها قد تكسر بسبب التحولات الثانوية التي عانى منها النظام الاستعماري.

بعيد الحرب العالمية الثانية توفرت الأسباب التي جعلت المرأة تظهر ثانية على المشهد السياسي وتصبح سندا ومرجعا يضرب له الحساب في الانتخابات، وهذه الأسباب تتجلى في ظهور الحركة الوطنية، تطور الأحزاب السياسية وانتشار الدائرة الانتخابية بعد ضمان حق المواطنة الفرنسية لكل سكان المستعمرة.

أدى ذلك إلى تودد قادة المجموعات السياسية داخل الهيئة الانتخابية لحيازة النفوذ السياسي للمرأة (52 % تقريبا من الهيئة الانتخابية) وقدرتها على تحريك بعض القطاعات على المستوى الاجتماعي، ورغم ذلك ظلت هذه المرأة ضحية للإجحاف والتهميش. لقد تم تقديم النساء رمزيا فقط في الهيئات الإدارية (المكاتب السياسية، اللجان الموجهة للمجموعات السياسية)، كما تم تكليفهن بأنشطة تنسيقية خلال اللقاءات والاجتماعات السياسية. وفي هذا الصدد تقول أرام دين بأن دور النساء كان هو التصفيق في نهاية التدخلات. إن الألبسة النسائية الزاهية تجلب نغمة من البهجة لهذه اللقاءات. وقد استمرت هذه الصورة حول النساء المشاركات في الحياة السياسية كشكل من أشكال الفولكلور.

منذ حصول المرأة على حق التصويت سنة 1945، أصبحت تشكل قوة جوهرية في المعركة الانتخابية بسبب مشاركتها الفعلية في شتى مراحل المنافسة. وتشكل السيدة كارولين ديوب خير مثال على الأهلية السياسية للمرأة. لقد بدأت السيدة كارولين نشاطها السياسي منذ سنة 1945 مستفيدة من قدراتها اللغوية كأستاذة مشهورة ونفوذها داخل الدائرة الانتخابية. ورغم ذلك لم تتمكن من الحصول على عضويتها في البرلمان السنغالي حتى سنة 1963. مما يعني أن

[5] Ibidem.

[6] Coquery, C., V., 1994, Les Africaines – Histoire des femmes d'Afrique noire du XIX° au XX° siècles, Paris, Editions Desjonquéres, pp. 64-65.

المرأة لا تتمكن من وصول مواقع المسؤولية رغم جدارتها في العمل السياسي.
هذه الوضعية تفسر ضعف الوجود النسائي في التاريخ السنغالي، لذلك يصعب وصف دور النساء في اللعبة السياسية السنغالية في ظل اعتماد المؤرخين على مصادر رسمية كلاسيكية. ويشير المؤرخ الفرنسي ميشيل بيرو بأن "الصمت ظل يلف النساء عبر التاريخ رغم الإدماج الأخير لبعض الأصوات النسائية في ميادين كانت ممنوعة عنها من ذي قبل". وحسب نفس المؤرخ فإن هذا الصمت التاريخي يتمثل في نصيبها غير المتكافئ في الآثار والذاكرة ومجموع مخزون الحكاية والرواية كما لو أن المرأة قد خلقت فقط للتناسل ولا علاقة لها بأحداث التاريخ[7].
إن الغرض من هذا البحث هو تحطيم هذا الصمت بإلقاء الضوء على إنجازات هذين الإطارين النسائيين، اللتين ما فتئتا تلعبان دور الوسيط داخل المجتمع السنغالي على المستوى السياسي. كما سنحاول إحياء مسيرتيهن السياسية التي تختلف عن المناضلات "المثقفات" الأخريات اللواتي تخرجن من المدارس الفرنسية. ورغم كون أرام ديين وتيومب سامب هما إنتاجين للثقافة الشعبية، بحيث لم يلتحقن بالمدرسة في حياتهن، فإنهن تمكنتا من فرض أنفسهن على الميدان السياسي الوطني وأصبحتا قائدتين للحركة النسائية. وقد كانت نجاحاتهن مختلفة بحيث اختلفت الطرق والسبل التي سلكتها كل واحدة منهما.

الصفات المشتركة

إن المرأتين معاً لهما شخصية قوية، وقدرة كبيرة على تعبئة الناس حول قضية معينة. كما ينتميان إلى نفس الجماعة العرقية الليبو Lebou التي تعتبر إحدى العناصر السكانية الأصلية للعاصمة دكار. وأهم أوجه الشبه بين الشخصيتين هو كونهما "امرأتين عصاميتين". في الواقع، إن القادة السياسيين يتخرجون غالبا من المدرسة الفرنسية، عكس أرام ديين وثيومب سامب اللتين تعتبران، كما قلنا، نتاجاً "للثقافة الشعبية". ولأنهن لم تلتحقا بالمدرسة الفرنسية، فإنهما تدخلان في خانة صنف

[7] Perrot, M., 1998, *les femmes et les silences de l'histoire*, Champ-Flamarion, p. 1.

الأميات. ومع ذلك، لعبتا دوراً حاسماً في الحركة النسائية عبر حزبيهما. وتتم مناداة أرام ديين داخل الحزب الاشتراكي بالأم (أم الحزب الاشتراكي[8]). أما ثيومب سامب فكانت نائبة رئيس الاتحاد الديمقراطي السنغالي[9]، وعضو مؤسس للاتحاد النسائي السنغالي.

منذ دخول أرام ديين وثيومب سامب عالم السياسة سنتي 1945/ 1946 في سن 19 و 20 سنة على التوالي، نشطتا داخل الفرقتين السياسيتين المتنافستين إلى غاية 1983. وقد أعلنت أرام ديين بافتخار أن الميدان السياسي تقليد عائلي موروث، وبأن أبويها ينتميان إلى سلسلة الشرفاء الليبو.

" لقد كنا ندعم كوكس ألفريد وهو رجل أبيض (توباب)، عمدة مدينة دكار. وكان وراء هذا الاختيار أولا وأخيراً ولاؤنا لكَالوندو ديوف- حليف ألفريد وصديق أبي. لما توفي كَالوندو ديوف بقي كَوكس فقط، وهو الوحيد الذي نعرفه في دكار. وعندما أعلن لامين كَاي بأنه سيترشح ضد كَوكس، بقيت أنا في مناصرة هذا الأخير لأسباب عائلية. لقد كان صيت لامين كَاي شائعا جداً، وهو ابن السنغال من سانت لويس. لقد عاش في فرنسا ولم تكن هناك أي روابط عائلية بيننا. و بإرادة الله، فاز لامين كَاي وحزبه بالانتخابات سنة 1948. "

---

[8] تأسس الحزب الاشتراكي سنة 1948 على يد ليوبولد سيدار سنغور تحت اسم الكتلة الديمقراطية السينغالية. وقد هيمن هذا الحزب على الحياة السياسية السينغالية منذ ما قبل الاستقلال إلى غاية انتخابات فبراير - مارس 2000، التي أعطت الفوز للحزب الديموقراطي السينغالي الذي يتزعمه عبدلاي واد والذي أصبح ثالث رئيس للجمهورية السينغالية.

[9] يعتبر الاتحاد الديمقراطي السنغالي جزءا من الحركة الديمقراطية الإفريقية التي أسسها هوفويت بوانيي في باماكو بتاريخ 18 أكتوبر 1946. إلى غاية الخمسينات، جسد هذا الحزب أسلوب الحركة الوطنية الراديكالية المعارضة للإصلاحات الموالية للاستعمار والتي كانت تدافع عنها حينذاك الكتلة الديمقراطية السنغالية في شخص ليوبولد سيدار سنغور.

لما دخل سنغور في اللعبة السياسية إلى جانب لامين كَاي، بقيت عائلة أرام ديين مخلصة لألفريد كَوكس، الذي استفاد من الانقسامات المستمرة بين سنغور ولامين كَاي فيما بعد، ليلتحق بالكتلة الديمقراطية السنغالية التي أسسها سنغور. وبذلك انضمت طائفة الليبو في دكار لمناصرة هذا الأخير.

وتكشف أرام ديين قائلة "لقد انضم سنغور لدعم برنامجنا السياسي وقرر السير معنا. وقد كان هناك كل كبار جماعة الليبو الشرفاء، وهم: جدي أليو كودو ديين، عصمان ديوب كومبا باتي (والد عمدة دكار حاليا الحاج فال باتي)، الحاج فالا باي والد أليون بدرا باي (مدير المركز التجاري لدكار سابقا)، والزعيم الديني بدكار آنذاك الحاج إبراهيما ديوب، والحاج حسن ندوي ومباي دياني دكَاي.

لقد اجتمع هؤلاء الزعماء ووعدوا سنغور بأن يؤيدوا حزبه. وأخبروه بأنه سيهزم لامين كَاي إذا ما حصل على دعمهم. وأفضى الاتفاق السياسي بين سنغور وجماعة الليبو إلى اختيار عباس كاي (الوجه المعروف في الحركة النقابية) كمرشح لمنصب مندوب السنغال في فرنسا.

كان عباس كَاي يشغل منصب الأمين العام للحركات النقابية وهو رجل موثوق فيه وفي أوساط الليبو. وخلال الانتخابات الأولى التي أجريت سنة 1946، اقتسم المنصبين بين الكتلة الديمقراطية السنغالية بزعامة ليوبولد سنغور والقسم الفرنسي للعالمية الشبابية الذي يقوده لامين كَاي. لكن في انتخابات 1951 فازت الكتلة الديمقراطية السنغالية بالمقعدين معا، وتم بذلك انتخاب عباس كّاي. إذاك فقط، شعر الليبو بالارتياح لتحقيق نتائج الميثاق الانتخابي مع سنغور. هذه الطريقة التي تم بها دعم عباس كاي هي نفسها التي مرت منها ثيومب سامب حيث تقول في هذا الصدد:

"إذا كان الليبو جميعهم قد دعموا ملف عباس كَاي ليشغل منصب مندوب السنغال، فلأنه ينتمي إلى طائفتهم. لقد سمح لي زوجي الذي كان عضوا في الاتحاد الديمقراطي السنغالي بأن ألتحق بحركة

الشبيبة داخل الكتلة الديمقراطية السنغالية. وعندما صعدت هذه الأخيرة تركت نشاطي الأول والتحقت بزوجي في الاتحاد الديمقراطي."

أعطت المرأتان معاً معنىً لتعهداتهما وعملهما في ميدان السياسة. وتبين هنا أرام دين قائلة : " لقد كانت السياسة مختلفة عما هي عليه اليوم. في الماضي، عندما يتقدم أحد لترشيح نفسه للانتخابات ... فإن مناصريه هم الذين يمولون حملته الانتخابية ... فبالنسبة لسنغور مثلا، فإن إرادة مناصريه المادية والمعنوية هي التي سهلت فوزه في الانتخابات... وساهم في ذلك الرجال والنساء."

وتتأسف أرام دين كثيرا على غياب الأخلاقيات السياسية لدى الأنصار حاليا، وتقول بأن هؤلاء الوصوليين يشاركون "الشرفاء" في الحزب الاشتراكي. وتتحدث بصراحة عن اختلاف دوافع وأهداف المناصرين خلال الحملة الانتخابية بين الماضي والحاضر قائلة:

" في الوقت الحاضر، طغت المصلحة الشخصية المتمثلة في الربح المادي على دوافع السير في الحملة الانتخابية. إن المناصرين ينضمون إلى هذه المجموعة أو تلك لأهداف مادية."

هذا الانتقاد للتحول السياسي غير الأخلاقي والتغيير الدائم للمعاطف وانقلاب الولاء الدائم تقابله الإرادة الحسنة وصفاء المشاعر التي كانت وراء التفاف جيل أرام دين حول هذه القضية أو تلك. نفس المرارة عبرت عنها ثيومب سامب لما قالت "المشكلة الآن أن الأمر أصبح لعبة لا أقل ولا أكثر، لقد أصبح عمل المرشح هو اختلاس الميزانيات ثم الانصراف..."

في ما يتعلق بالجانب العقلاني، تشكل أرام دين وثيومب سامب نقيضا للنماذج الحاصلة على شواهد عليا من المدرسة الفرنسية. فهاتين المرأتين لم يسبق لهما أن جلسا في مقاعد أية مدرسة، ومع ذلك تشعران بفخر واعتزاز كونهما من بين أول النساء الناشطات في بناء الأحزاب. وفي هذا الصدد تقول أرام دين مفتخرة: " في ذلك الوقت، كنا نحن الأميات، وكان ينظر إلينا كدمى أعدت للتصفيق فقط.

لقد ناضلنا وواجهنا كل أشكال الإهانة حتى تمكن حزبنا من الوقوف على قدميه!".
وتوضح ثيومب سامب سبب عدم التحاقها بالمدرسة قائلة إن الليبو يرفضون التحاق فتياتهم بالمدرسة. لقد كانت المدرسة تعتبر وسيلة نحو الانحراف عن الطريق، بحيث يتربى فيها الإنسان عن التحايل والخداع. وفي رواية "الرحلة الغامضة" للشيخ حميدو كان، يصف بطلها المدرسة بأنها " المكان الذي يتعلم فيه الإنسان أن يغزو من دون وجه حق".
لكن ومع دخول التعليم الإجباري حيز التنفيذ، التحق أبناء الزعماء أولا، تم بعد ذلك الآخرون. ولقد كان هؤلاء الأطفال بمثابة أسرى داخل الفصول الدراسية وكان يتم حماية ومراقبة الفتيات باعتبارهن روح الثقافة وحاملات التقاليد والأعراف القومية. في الواقع، لم يكن من المتصور أن يقع اتصال بين هؤلاء الفتيات والمدرسة الفرنسية.
بعيدا عن نطاق نقط الالتقاء هذه، فإن مسيرة أرام ديين اتخذت أشكالا مختلفة جدا عن مسيرة ثيومب سامب.

مسارين مختلفين

لقد ترعرعت ثيومب سامب في الاتحاد الديمقراطي السنغالي، وهو حزب وطني راديكالي، تكون في السنغال بعد عقد الحركة الديمقراطية الإفريقية مؤتمرا تأسيسيا يوم 18 أكتوبر 1946. وقد اعتمد هذا الحزب بشكل كبير على تدريب أتباعه لمواجهة أشكال النبذ والقمع التي ترتكبها القوة الاستعمارية في حقهم. كما تلاحظ ثيومب سامب أن قوة الاتحاد الديمقراطي السنغالي الذي كان يرأسه عبدلاي كَاي كابري و با ثييرنو Ba Thierno، تكمن في المستوى التربوي والتكويني لأعضائه. وتضيف قائلة "إن المجموعات السياسية الأخرى كانت تعد أعضاءها لخوض المعارك، ونظم الشعارات المهينة والتصفيق، بيد أن الاتحاد الديمقراطي السنغالي ركز على تعليم النساء."
وتتذكر ثيومب سامب قائلة:
" كان أساتذتنا مدرسين شباب من مستوى عال، يأتون لتعليمنا بعد السادسة مساءً

حيث تنتهي حصص عملهم. وقد أرسل أمادو راسين نديای لتعليمنا في حي جول تابي. وكان يعلمنا أداء بعض الشكليات مثل توقيع الوثائق... لأننا كنا نشكل وفوداً تطلب الترخيص من المندوب لعقد العديد من الاجتماعات واللقاءات السياسية... وبما أننا نعقد اجتماعاتنا فقط في القاعات السينمائية، كنا نتفاوض مع أصحابها بشأن كرائها من الثالثة إلى الثامنة. كل ذلك من أجل تعليم العنصر النسائي ورفع معنوياته لتولي مناصب أساسية بعد الحصول على الاستقلال."

في سنة 1947، اندمجت المجموعتين البارزتين في السنغال -الكتلة الديمقراطية السنغالية والاتحاد الديمقراطي السنغالي- وأصبحتا تسميان الاتحاد التقدمي السنغالي (الحزب الاشتراكي فيما بعد). منذ ذلك الوقت أصبح الاتحاد يشكل القوة الطاغية على المشهد السياسي السنغالي والموجه الأساسي للفاعلين السياسيين في ميدان الصراع.

لكن، بعد ذلك، وقع شقاق داخل هذا الاتحاد بظهور عناصر تعارض توجه الحزب الذي تعتبره موالياً للاستعمار من خلال الإصلاحات التي يقوم بها. وكنتيجة لذلك، قامت هذه العناصر بتأسيس مجموعة سياسية جديدة تتمسك بمقاومة الاستعمار. وقد كانت ثيومب سامب واحدة من رواد هذا التوجه السياسي الذي كان يقوده صيدلي من سانت لويس اسمه مجموت ديوب. هذا المشروع قاد إلى تأسيس حزب الاستقلال الإفريقي سنة 1957. منذ ذلك الوقت وإلى غاية 1983، ظلت ثيومب سامب أبرز وجه سياسي نسائي في حزب الاستقلال الإفريقي الذي انضم إلى جبهة المعارضة قبيل الاستقلال وبعده سنة 1960.

في سنة 1983، عادت ثيومب سامب إلى الحزب الاشتراكي الذي خرجت منه من ذي قبل، وذلك تحت وهم المساعدة على إعادة بناء البلاد بقيادة الرئيس عبدو ضيوف. ويشكل، في الواقع، هذا التحول هزيمة وبداية لنهاية مشوار ثيومب سامب السياسي التي أصبحت مرغمة على الاعتزال.

وتعتبر هذه النهاية، في الواقع، نهاية مؤسفة لامرأة ناضلت طويلا من أجل الاستقلال كناشطة في البداية داخل الاتحاد الديمقراطي السنغالي، ثم بعد ذلك في حزب الاستقلال الإفريقي. هذين الحزبين كانا يمثلان الجناح الوطني في المقاومة ضد النظام الاستعماري.

على المستوى الشخصي، استمتعت منافستها أرام دين بنهاية أفضل. كانت ناشطة داخل مجموعات موالية للإصلاحات الاستعمارية بشكليها التقليدي والعصري - الكتلة الديمقراطية السنغالية، والتي تحولت إلى الاتحاد التقدمي السنغالي، ثم في الأخير الحزب الاشتراكي-. وبلغت طموحاتها السياسية والاجتماعية قمتها سنة 1983 في عهد عبدو ضيوف بانتخابها كنائبة برلمانية. وبذلك قالت أرام دين كلمة الفصل نحو أولائك المتخرجين المثقفين الذين يلجون الأحزاب لأهداف خفية. وتقول معبرة عن فطنتها ودهائها السياسي بأن تنصيبها يعد صفحة جديدة في القيم السياسية الوطنية.

في سنة 1981، عوض الوزير الأول عبدو ضيوف ليوبولد سيدار سنغور على هرم السلطة برئاسة السنغال. وقد قام الرئيس الجديد بسن تشريع مختلف تمكنت بموجبه أرام دين سنة 1983 من تسجيل اسمها ضمن لائحة المرشحين للمقاعد البرلمانية والتي يعينها الحزب الاشتراكي.

"لقد ذهبت للتحدث إليه بصفتي زعيمة مدينة دكار، ولأنه لا يمكن لأحد اختيار أية امرأة أخرى وتجاهلي. فلقد قلت له، "سيدي رئيس الجمهورية، لقد سمعت بأنكم بصدد وضع ثمان نساء ضمن اللائحة البرلمانية، وأنا كما تعلمون زعيمة إقليمية. في عهد سنغور، بذلت حركتنا مجهوداً كبيرا لانتخابي، لكن سنغور، كان يؤمن بالشواهد فقط. أنتم تعلمون حقيقة الوضع، فأنا جزء من واقع الليبو. وكان جوابه،" ليس لدي أي مانع في تسجيلك على لائحتي إذا قبل الاتحاد المحلي تقديمك كمرشحة."

لقد تم اختياري من لدن الاتحاد كمرشحة بدون أي تردد، وتم تعويض منصبي داخل الاتحاد بامرأة أخرى اسمها راماتولاي سييك. وبحمد الله نجحنا معا في الانتخابات. وكانت هناك امرأة أخرى اسمها عايدة مباي، كانت أصلا من سانت لويس، وكانت زعيمة للاتحاد المحلي في تامباكوندا، ونجحت هي الأخرى كنائبة برلمانية"

بالنسبة لأرام دين، يعتبر صعود عبدو ضيوف لرئاسة الجمهورية سبب في تغير قيم ومعايير الترقية. طوال حكم سنغور، خابت آمالها في بلوغ أي منصب شريف بما في ذلك منصب نائبة برلمانية. وتوضح قائلة : "لو أن سنغور مازال رئيساً، لما استطعت أن أكون برلمانية طوال حياتي. فسنغور يؤمن بالدبلومات فقط. ضيوف أيضاً يؤمن بالدبلومات، لكنه مع ذلك يعي حقيقة الوضع. إن ضيوف يجمع بين الدبلوم والواقع." وتضيف مؤكدة قيمة هذا التحول قائلة: "خلال انتخابات 1988، بلغ عدد البرلمانيين "الأميين" أربعة (رجلين وامرأتين). لذلك يبدو أن الأمور سائرة في التغيير فعلا..."

وبالرجوع إلى 1983، كانت هناك امرأتين "خرساوين" في البرلمان وهما أرام دين وعايدة مباي ورغم ذلك كان لهما تأثير كبير. وترى أرام دين بأن تنصيبها يعد تتويجاً لجهودها وحسن موقعها السياسي. وتعبر عن ارتياحها لمسيرتها السياسية بطريقة هزلية، قائلة :"لأن السياسة ليست سباقاً للمسافة القصيرة بل هي سباق الماراتون. فإذا أسرعت لن تصل إلى شيء، عليك أن تسير ببطء، خطوة خطوة. أنظر كم كان علي أن أجتاز لأكون في البرلمان سنة 1983".

لقد واجهتهما عدة صعوبات خلال مشاركتهما داخل المؤسسة البرلمانية. لكن عزيمتهما حالت دون ذلك. وتذكرنا هنا أرام دين بالحدث الذي جعل منها عضواً معترفاً به كباقي زملائها.

"لما دخلت البرلمان لأول مرة لحضور الجلسة، جلست بجانب عضو قال لي بتهكم، "إن أنت طلبت الكلمة، فلن تتمكن من إلقائها لأننا نتكلم الفرنسية هنا."

وكان ردي سريعاً بقولي، " أه، صحيح، هكذا، إذن ستنفض الجلسة هذا اليوم، لأنه لا يمكنني أن أبقى في مجلس لا أستطيع أن أشارك فيه، سأنسحب حتماً.
رفعت يدي طالبة الكلمة فقال لي رئيس البرلمان، "حسنا أرام، سأسجل اسمك، ستعبرين عن رأيك بلغة الوولوف. فلا يمكننا انتخاب أحد دون إعطائه الكلمة، أليس كذلك؟ كنت أنا أول من تكلم الوولوف داخل البرلمان الوطني."

خلال الجلسات البرلمانية، قللت أرام ديين من عدد تدخلاتها: "كنت لا أتكلم عندما تكون الجلسة مخصصة للدفاع أو تدبير الموارد المالية....إلخ، لكن عندما يفتح النقاش حول الفلاحة، الصحة، النساء والشباب أتدخل مستعملة الوولوف طبعاً. كان كلامي واضحاً للجميع، لأننا كلنا نفهم الوولوف!"
بتوليها لهذا الموقف، رفضت أرام ديين أن تتغيب لإدعاءات لغوية. بل بالعكس، فهي فخورة بمنصبها كنائبة برلمانية ومصممة على القيام بواجبها على أحسن وجه.
بعد الفحص الدقيق للمسيرة السياسية لكل من ثيومب سامب وأرام ديين يتبين أن الاعتزاز والإحباط كن داما عاملان حاضران بقوة في حياتهن السياسية.

مشاهدة عن قرب لقصتي حياة.

إن القيام بعملية إعادة بناء يوميات هاتين الشخصيتين تطلعنا على كيفية تدوين الخطاب التاريخي المعتمد على مصادر شفوية. ولأن ثيومب سامب وأرام ديين لم تدخلا المدرسة الفرنسية، أعطينا لهما الفرصة لسرد قصة حياتهما شفوياً. وكانت البداية بتذكر الأحداث وإعادة اكتشاف -عبر نسج الحقائق- الاتجاه المنطقي والحسي لعملهما السياسي. كما أبانتا على مدى قدرتهما ترجمة أو تأويل الأحداث التي شاركتا فيها كعنصران مهمان.
إن هاتين الشخصيتين تنتميان إلى اللائحة المنسية في التاريخ السنغالي لسببين اثنين. أولا لكون الذاكرة المتراكمة يسيطر عليها الرجال. وثانياً لأنهما ليستا ببطلات ولا نجمات في عالم السياسة، بل

مواطنتين عاديتين دعوناهما بالصدفة ليرويا قصة حياتيهما. وحالما أدركتا بأن الباحثين جد مهمتين بمسيرتيهما، اكتسبتا ثقة في النفس وانطلقتا في سرد ووصف اهتماماتهما، وحالتهما النفسية، وحتى حكمهما على التاريخ. إن الهدف من شهاداتهما ليس فقط إفراغ ما في جعبتهما، بل إعادة بناء ذاكرة غنية بالحنين والشوق إلى الماضي.

وتعبر أرام دين عن ارتياحها لبقائها مخلصة لقناعاتها السياسية، ولمكافأتها على مجهوداتها. ولأنها لم تتمكن من بلوغ منصب النائبة البرلمانية إلا بعد 37 سنة من العمل الدءوب، تقول بأن السياسة سباق المسافات الطويلة. إن مسيرتها نموذج تمكن من كسب الرهان بسبب تزامن تغيرات في المناخ السياسي. بالإضافة إلى ذلك، فهي واعية بأهمية بقائها كعنصر داخل الجماعة، بحيث لا تزال تقاسم عائلتها الكبيرة ذكريات الفوز والهزيمة. كما مكنتها معرفتها بتطور العلاقات داخل اللعبة السياسية من بسط طريقها نحو منصب النيابة البرلمانية، الذي بقي لمدة طويلة في متناول النخبة السياسية المتخرجة من المدارس الفرنسية فقط.

منذ ذلك الحين، تميز مصيرها عن مصير العديد من النساء الناشطات الأخريات اللواتي كن يعملن من أجل تمجيد الزعماء السياسيين الآخرين. لقد أصبحت فاعلة تلعب دوراً أساسياً داخل جماعة الليبو. وبذلك تشعر بأنها مكرمة داخل الحزب الاشتراكي وداخل مجتمعها.

إن صورة أرام دين كامرأة راضية على نفسها تختلف تماماً عن صورة ثيومب سامب المنعزلة الآن عن الميدان السياسي. إن ثيومب سامب الناشطة منذ البداية في الكفاح ضد الاستعمار تشعر الآن بالإحباط والتهميش لأنها ليست، كما تقول، ضمن "المستفيدين من الاستقلال". وتعيش الآن في حي فان هوك الهادئ وحيدة في منزلها المتواضع الذي كان في ما مضى مقراً لحزب الاستقلال الأفريقي. هذا الأسلوب من الحياة يقابله المحيط الحيوي الذي تعيش فيه أرام دين مع عائلتها الكبيرة في مجمع سكني خاص بالطبقة العاملة في حي المدينة بدكار.

لقد عبرت ثيومب سامب عن مرارتها بدون تكتم، بحيث تم الإلقاء بها في السجن في سانت لويس سنة 1960

خلال انتخابات المجالس البلدية بسبب أنشطتها في حزب الاستقلال الأفريقي. لذلك تعتبر نفسها شهيدة وتقول، "إن النساء اللواتي كافحن من أجل الاستقلال هن اليوم منسيات". وتؤكد بأنها كانت ضحية للقمع والإذلال على يد نظام سنغور، الشيء الذي دفعها إلى العمل سراً مع حزب الاستقلال الأفريقي مابين 1960 و 1976.

اعتقادا منها بضرورة تقنين حزب الاستقلال الإفريقي، استمرت ثيومب سامب في المعركة السياسية إلى جانب زعيم الحزب مجموت ديوب مابين 1976 و 1983. وتعتبر سنة 1983 نقطة تحول في حياة ثيومب سامب بحيث قررت الالتحاق بالحزب الاشتراكي الذي وقفت ضده لمدة 36 سنة. بعد شهرين من المودة والدفء، فوجئت بمشاعر العداء من لدن زملائها الجدد الذين يعتبرونها منافسة، كما تم استحضار تاريخ الصراع الثنائي، وظهر تخوف أرام دين من أن حلول العضو الجديد قد يؤدي إلى نشر توجهات مختلفة في أوساط نساء الحزب الاشتراكي بفرع دكار.

بعد ذلك وجدت ثيومب سامب نفسها في وضع غير مريح، واكتشفت، بشكل متأخر، بأنها تدفع ثمن قرارها الذي هو نكران لماضيها كناشطة في الجبهة المعارضة. كما أنها تعتبر الخاسر الأكبر في التحالفات السياسية التي قام بها عبدو ضيوف بنجاح لما ركز على توسيع قاعدته السياسية مابين 1981 و 1985.

لذلك تستطيع أرام دين أن تختال أمام ثيومب سامب وتعلن بكل تباه بأنها الفائز في سباق المسافة الطويلة. وتبقى المفخرة الوحيدة لثومب سامب هو التمسك بماض تم فيه تزيين صدرها سنة 1957 بجائزة الاتحاد النسائي السنغالي، التي هي عبارة عن ميدالية ذهبية يعطيها حزب الاستقلال الإفريقي. ولقد قدمت ألبوم صورها للباحثين كدليل إضافي على الأدوار القيمة التي لعبتها في الحياة السياسية السنغالية.

من الصعب جدا، عدم الإحساس بخيبة الأمل المأساوية التي تعيشها ثيومب بسبب اللامبالاة القصوى من لدن المحيطين بها. ولتقاسم مشاعر الخيبة مع ثيومب سامب، علقت إحدى أعضاء فريق البحث في نهاية أخر

لقاء بأن "التاريخ غير منصف". كذلك، علينا ربما، أن نفهم بأن التهكم جزء من التاريخ.